جمهورية مصر العربية
رئاسة مجلس الوزراء

الإستراتيجية الوطنية
للملكية الفكرية

تحت رعاية فخامة السيد الرئيس

عبد الفتاح السيسى

رئيس جمهورية مصر العربية

إحتفالية إطلاق الإستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية

سبتمبر٢٠٢٢ القاهرة - مصر

نسخه مختصرة

الإستراتيجية الوطنية
للملكية الفكرية

المحتويات

المقدمة	4
الرؤية والرسالة	6
منهجية إعداد وإقرار الإستراتيجية	7
نظرة عامة على الموقف الحالي للملكية الفكرية في مصر	9
التحليل البيئي الرباعي (SWOT)	22
الأهداف الإستراتيجية	26
الهدف الإستراتيجي الأول: حوكمة البنية المؤسسية للملكية الفكرية	28
الهدف الإستراتيجي الثاني: تهيئة البيئة التشريعية للملكية الفكرية	34
الهدف الإستراتيجي الثالث: تفعيل المردود الاقتصادي للملكية الفكرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	37
الهدف الإستراتيجي الرابع: توعية فئات المجتمع المصري بالملكية الفكرية	51
ربط أهداف الإستراتيجية بأهداف التنمية المستدامة	55
آليات متابعة وتقييم تنفيذ الإستراتيجية	56

Cover Graphic by rawpixel.com on Freepik
Header Photo by user12555082 on Freepik

التزمت مصر تاريخيًا بحماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية وفقًا للاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي انضمت إليها في هذا المجال، ولطالما سعت نحو تعظيم دورها وتفعيل مشاركتها في المجتمع الدولي وما تمخض عنه من منظمات وروابط دولية في مختلف مجالات الملكية الفكرية.

وفي ضوء ما توليه الدولة المصرية وقيادتها من اهتمام بالغ بمنظومة الملكية الفكرية، إلمامًا بدورها، وإدراكًا منها لتقاطعها وتداخلها في عديد من القطاعات والمحاور، مع رؤية مصر ٢٠٣٠ (إستراتيجية التنمية المستدامة)، تداخلًا برزت معه أهمية الملكية الفكرية كأحد المُمَكِنات الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ فقد بات لزامًا السعي بخطوات حثيثة نحو تطوير منظومة متكاملة وفعالة لحماية حقوق الملكية الفكرية.

وإذ وضعت مصر نصب عينيها ما يزخر به التطور العالمي في مجال الملكية الفكرية من فرص اقتصادية وتنموية واعدة، كما لم تغفل ما تنطوي عليه مواكبة ذلك التطور من تحديات لا فكاك من التغلب عليها، فقد أُعدت هذه الإستراتيجية لتكون بمثابة مبادرة جادة من الدولة المصرية، تضع بها حجر الأساس لمنظومة شاملة للملكية الفكرية، مقترحة فيها بعض الوسائل والخطوات الضرورية لخلق بيئة تشريعية ومؤسسية ملائمة تستشرف بها سبيلا ممهدا للحاق بركب التطور العالمي في هذا المجال، ورسم خطة عمل واضحة تعظم من خلالها الاستفادة بدور الملكية الفكرية في تحقيق أهداف الدولة في مختلف القطاعات.

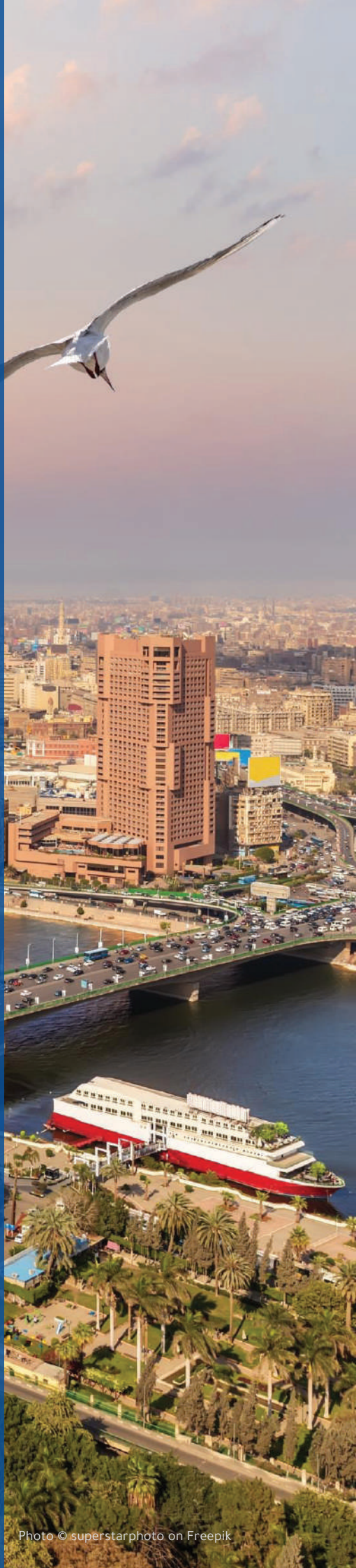

Photo © superstarphoto on Freepik

مقدمة

نبذة عن سياق إطلاق الإستراتيجية:

صدرت توجيهات السيد رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة برئاسة مجلس الوزراء وعضوية الوزارات والجهات المعنية بإدارة وحماية الملكية الفكرية بالبلاد وكذا المجلس الاستشاري لعلماء وخبراء مصر؛ وذلك لصياغة إستراتيجية للملكية الفكرية.

وعلى هدى من هذه التوجيهات صدر قرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٣٧٢) لسنة ٢٠٢٠ بتشكيل لجنة برئاسة ممثل عن هيئة مستشاري مجلس الوزراء وعضوية ممثلين عن الوزارات والجهات المعنية، كما شارك عدد من الجهات الإدارية المختصة في بعض الدراسات والمسوح أو في بعض المحاور التي تتقاطع اختصاصاتها الفنية التي استندت إليها الإستراتيجية في إعداد محتواها.

نظرة عامة على الإستراتيجية:

تعد هذه الإستراتيجية الخطوة الأولى من نوعها في مجال الملكية الفكرية في مصر، فإن المبتغى من إعدادها أن تكون بمثابة حجر الأساس الذي تنبثق منه أهم ملامح هذه المنظومة، وأن تشكل قاعدة صلبة لقيامها، والنهوض بها تشريعيًا ومؤسسيًا، وذلك على هدى مما أفرزته أفضل الممارسات الدولية، وبحسبان هذه الإستراتيجية هي وثيقة حية تعبر عن إرادة الدولة في دعم منظومة الملكية الفكرية وتطوراتها المتلاحقة في العالم الحديث، وسوف يعقبها سياسات وخطط قطاعية أكثر تعمقًا تسهم في تنفيذ أهدافها الإستراتيجية والفرعية خلوصًا إلى تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة في البلاد.

وقد تحرت الإستراتيجية في نسج خيوط أهدافها الرئيسية والفرعية أن تكون متسقة ومتوافقة مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ (SDGs)، وأجندة المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) للتنمية، وكذا أهداف مصر الواردة برؤية مصر ٢٠٣٠ (استراتيجية التنمية المستدامة) وبرنامج الإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية للاقتصاد المصري؛ تحقيقًا للتناغم والتكامل على مستوى الدولة ككل في جميع المجالات التنموية.

تحقيق التوازن في نظام الملكية الفكرية:

لضمان فاعلية نظام الملكية الفكرية لا بد من تحقيق نوع من التوازن بين الحقوق الخاصة لمالكي حقوق الملكية الفكرية من جانب، وبين الحقوق العامة للمجتمع ككل من جانب آخر. وتظهر أهمية ذلك بشكل خاص فيما يتعلق بأغراض المصلحة العامة وخاصة قضايا إتاحة المستلزمات والمستحضرات الطبية والغذاء والتعليم وإتاحة المعرفة ونقل التكنولوجيا وغير ذلك، وبالنظر إلى أن تحقيق التوازن المناسب في نظام الملكية الفكرية يتيح حماية الملكية الفكرية دون كبح الابتكار والإبداع والقدرة التنافسية، فإن القدرة على فهم نظام الملكية الفكرية تُمكننا من استخدامها على النحو الأمثل لتعزيز أنشطة البحث والتطوير ودعم الأنشطة التجارية والصناعية وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع.

الرؤية

منظومة للملكية الفكرية تحفز الابتكار والإبداع وتعزز البحث والتطوير وإنتاج التكنولوجيا والثقافة والفنون؛ لتقود تنمية المجتمع اقتصاديًا واجتماعيًا وعلميًا وثقافيًا، بما يسهم في تحقيق رؤية مصر للتنمية المستدامة.

الرسالة

بناء منظومة شاملة للملكية الفكرية ترتكز على بيئة تشريعية متكاملة وبنية مؤسسية متطورة؛ بما يكفل استخدامها كأداة لتحفيز وحماية الإبداع والابتكار وتعزيز مساهمتها الفاعلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وزيادة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الحضارية والرخاء الاجتماعي.

Photo © user15449331
on Freepik

منهجية إعداد واقرار الاستراتيجية

أسس إعداد الإستراتيجية:

انتهجت عملية إعداد الإستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية منهاجًا علميًا تحليليًا، مع الحرص على التشاور مع كافة الجهات الإدارية ذات الصلة والأطراف ذوي المصلحة، والاطلاع على السوابق المماثلة لعدد من الدول سواءً المتقدمة أو النامية:

- تم الاطلاع على عدد من الإستراتيجيات الوطنية والدولية سواءً ذات الصلة بالملكية الفكرية أو غيرها من المجالات بهدف التعرف على أسس ومبادئ صياغة كل منها.
- تم الرجوع إلى عدد من الدراسات الوطنية المتوفرة حول الملكية الفكرية أو المعدة من قبل بعض المنظمات والكيانات العالمية مثل الأمم المتحدة، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
- تم الاعتماد على مجموعة من الدراسات التي أجريت خصيصًا في إطار الإعداد للإستراتيجية من قبل مجموعات العمل التي تم تشكيلها.
- شارك في إعداد الإستراتيجية وصياغتها عدد من الخبراء والمسؤولين التنفيذيين من خلال مشاورات عقدت خصيصاً لذلك الغرض خلال إعداد الإستراتيجية.
- تمت مراجعة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المنضمة إليها مصر؛ وذلك لضمان وفاء الإستراتيجية بها.
- تم عقد مجموعة من ورش العمل مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والنقابات المهنية واتحادات الغرف الصناعية والتجارية والأدبية ذات الصلة، للتشاور وتبادل الرؤى حول الإستراتيجية.

المبادئ التي استندت إليها الإستراتيجية:

احترام الملكية الفكرية.

تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية والالتزام بمعايير الشفافية.

دعم محاور التنافسية ومنع الممارسات الاحتكارية.

كفالة حرية الفكر والرأي وحقوق الإبداع الفني والأدبي وترسيخها، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار والبحث العلمي، ودعم وتطوير مؤسساته، ورعاية الباحثين والمخترعين، وحماية حقوقهم المكتسبة.

تحقيق التوازن الأمثل بين منح الحقوق الاستئثارية لتشجيع الإبداع والابتكار والاستثمار في شتى المجالات من جانب، وبين تحقيق المصلحة العامة للمجتمع في مختلف مناحي الحياة من جانب آخر.

الحوكمة وتعزيز العمل المؤسسي في الجهة التي سيناط بها الاختصاص برعاية حقوق الملكية الفكرية وحمايتها

التلازم بين السلطة والمسئولية، بحيث تكون سلطات الدولة مسئولة عن القيام بواجباتها نحو وضع الإستراتيجية موضع التنفيذ وضمان فعاليتها.

منهجية إعداد واقرار الإستراتيجية

الجهات المشاركة في تنفيذ الإستراتيجية:

راعت الإستراتيجية وجود مرحلة انتقالية تتراوح ما بين (١٨) و(٢٤) شهراً حتى يتمكن الجهاز المصري للملكية الفكرية - تحت الإنشاء - من مباشرة اختصاصاته، ومن ثم أخذت في الاعتبار أن يكون تنفيذ أهداف الإستراتيجية ومحاورها على مرحلتين: الأولى من خلال المكاتب والإدارات المختصة برعاية وحماية حقوق الملكية الفكرية، والثانية من خلال الجهاز المصري للملكية الفكرية بعد إنشائه، وذلك علاوة على الجهات الإدارية المختصة ببعض مشروعات الإستراتيجية على مدار مدة تنفيذها.

وقد بينت الإستراتيجية الجهات الإدارية المعنية المشاركة في التنفيذ بناءً على اختصاصات كلٍ منها، والتي تنوعت ما بين الوزارات والمجالس والهيئات المعنية.

كما تنبهت إلى دور النقابات والاتحادات والغرف الصناعية والتجارية المعنية وكذا القطاع الخاص ووسائل الإعلام المختلفة والمؤسسات الصحفية في دعم وتفعيل منظومة الملكية الفكرية في كافة المجالات.

مدة تنفيذ الإستراتيجية:

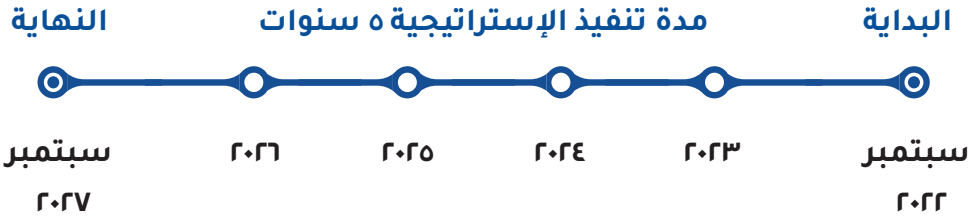

نظـــرة عامـــة علـــى الموقـــف الحـــالي للملكيـــة الفكريـــة فـــي مصر

إن إلقاء نظرة فاحصة متأنية على الموقف الحالي في البلاد لهو اللبنة الأولى في بناء إستراتيجية وطنية فاعلة للملكية الفكرية.

ويهدف هذا الجزء من الإستراتيجية إلى تسليط الضوء على البيئة التشريعية وركائز البنية المؤسسية للملكية الفكرية، فضلاً عن استعراض البيانات المتعلقة بالملكية الفكرية بقطاعات الدولة المختلفة ومقارنتها بالدول الأخرى في هذا المجال، كما يُعرِّج على التزامات مصر الدولية ذات الصلة بالملكية الفكرية.

Photo © ebonyeg on Shutterstock

البيئة التشريعية:

ظهرت التشريعات المصرية المتعلقة بالملكية الفكرية منذ الثلاثينيات من القرن الماضي، حيث صدر **قانون العلامات والبيانات التجارية رقم (٥٧) لسنة ١٩٣٩**، كما صدر **قانون براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية رقم (١٣٢) لسنة ١٩٤٩**، ثم **قانون حماية حق المؤلف الصادر بالقانون رقم (٣٥٤) لسنة ١٩٥٤**. وقد تم تعديل تلك القوانين عدة مرات لمواكبة المستجدات من الاتفاقيات والتشريعات الدولية.

وقد نحا المشرع المصري تجاه معالجة حقوق الملكية الفكرية في تشريع موحد، فانتظم الأحكام الرئيسية المتعلقة بالملكية الفكرية بموجب قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الصادر **بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢**، حيث ضم القانون بين دفتيه أربعة كتب، عني كل منها بتنظيم الأحكام الخاصة بنوع أو أكثر من تلك الحقوق وفقًا لطبيعة كل منها، فاختص الكتاب الأول بتنظيم أحكام براءات الاختراع ونماذج المنفعة والتصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة والمعلومات غير المفصح عنها، واختص الكتاب الثاني بتنظيم الأحكام المتعلقة بالعلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية والتصميمات والنماذج الصناعية، في حين تناول الكتاب الثالث بالتنظيم حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، أما الكتاب الرابع فاقتصر على الأصناف النباتية.

وبمطالعة التطور التشريعي لقانون حماية حقوق الملكية الفكرية المشار إليه، فقد تلاحظ أن يد المشرع لم تطله بالتعديل سوى ثلاث مرات، بموجب **القوانين أرقام ٣٦ لسنة ٢٠١٥ و١٤٤ لسنة ٢٠١٩ و١٧٨ لسنة ٢٠٢٠**، حيث انصب القانونان الأول والثاني على تعديل الأحكام الواردة بالكتاب الرابع الخاص بالأصناف النباتية فقط، بينما عمد القانون الثالث إلى استبدال نص آخر بنص المادة (١٨٥) الواردة في الكتاب الثالث الخاص بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة حيث أعفى من الرسم المقرر بموجب أحكام هذه المادة طالب القيد الذي تقل سنه عن واحد وعشرين عامًا وكذلك الذين يسري في شأنهم **قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨**.

وبنظرة عامة على النظام التشريعي المصري، يتبين وجود بعض التشريعات الأخرى التي تتقاطع أحكامها مع أحكام قانون حماية حقوق الملكية الفكرية المشار إليه، منها القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ وهو التشريع المنظم لمزاولة مهنة وكلاء البراءات والعلامات التجارية، وكذا القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ بشأن الأسماء التجارية، وقانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الصادر بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠، وقانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠.

البيئة المؤسسية:

استعرضت الإستراتيجية مفردات البيئة المؤسسية لمنظومة الملكية الفكرية في البلاد، والتي تنوعت ما بين مكاتب وإدارات مختصة بالملكية الفكرية، أو جهات إدارية أخرى ذات اختصاصات تتصل بمنظومة الملكية الفكرية، أو جهات تختص بإنفاذ القانون، وذلك على النحو الآتي:

مكاتب وإدارات الملكية الفكرية:

- مكتب براءات الاختراع بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا.
- الإدارة المركزية للعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية والتصميمات والنماذج الصناعية بجهاز تنمية التجارة الداخلية.
- الإدارة العامة للتراخيص الفنية بقطاع شئون الإنتاج الثقافي بوزارة الثقافة.
- إدارة حماية حقوق الملكية الفكرية بقطاع الفنون التشكيلية بوزارة الثقافة.
- مكتب قيد التصرفات بالإدارة المركزية للرقابة على المصنفات السمعية والبصرية بالأمانة العامة للمجلس الأعلى للثقافة.
- إدارة حماية حق المؤلف بالإدارة المركزية للشئون الأدبية والمسابقات بالأمانة العامة للمجلس الأعلى للثقافة.
- مكتب حماية البث والمصنفات السمعية والبصرية بالمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام.
- مكتب حماية برامج الحاسب الآلي وقواعد البيانات بهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات.
- مكتب حماية الأصناف النباتية بوزارة الزراعة.

بعض الجهات الإدارية الأخرى ذات الصلة:

- الإدارة العامة لحقوق الملكية الفكرية بقطاع الاتفاقات والتجارة الخارجية بوزارة التجارة والصناعة.
- جهاز نقطة الاتصال بوزارة التجارة والصناعة.
- اللجنة الوطنية للملكية الفكرية بوزارة الخارجية.

جهات إنفاذ القانون:

- وزارة الداخلية.
- مصلحة الجمارك بوزارة المالية.
- السلطة القضائية بجناحيها سواءً القضاء العادي المدني والجنائي (النيابة العامة-المحاكم الاقتصادية) أو محاكم مجلس الدولة في المنازعات الإدارية المتعلقة بالملكية الفكرية.
- مكاتب وإدارات حماية حقوق الملكية الفكرية التي يتمتع بعض العاملين فيها بصفة الضبطية القضائية.

البيانات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية والمؤشرات الدولية ذات الصلة:

بالنسبة لبراءات الاختراع:

عدد طلبات براءات الاختراع المقدمة في مصر

لا تتجاوز نسبة طلبات براءات الاختراع المقدمة من المصريين ٣٩% من إجمالي الطلبات المقدمة في عام ٢٠٢١. ومن المستهدف رفع هذه النسبة من خلال تشجيع وتحفيز عدد أكبر من الأفراد والمؤسسات البحثية والتجارية المصرية على استخدام نظام براءات الاختراع.

ورغم أن النسبة الأكبر من مقدمي الطلبات في مصر تكون للشركات إلا أن نسبة ضئيلة للغاية منها هي شركات مصرية. بينما تكون الغالبية العظمى من مقدمي الطلبات المصريين من الأفراد تليها المؤسسات البحثية. لذا، فمن المستهدف تشجيع عدد أكبر من الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية على استخدام نظام براءات الاختراع لحماية ابتكاراتها، على أن يوجه الاهتمام بشكل خاص للمشروعات المتوسطة والصغيرة.

بحسب المقيمين وغير المقيمين

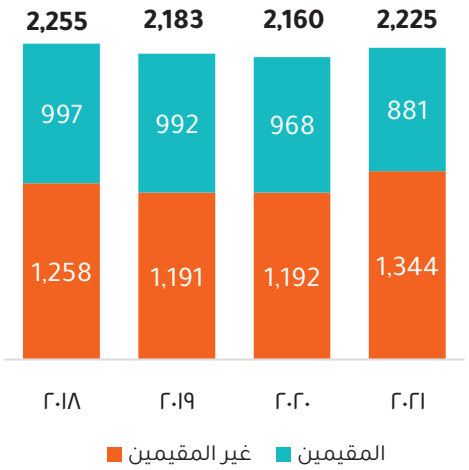

بحسب أنواع مقدمي الطلب

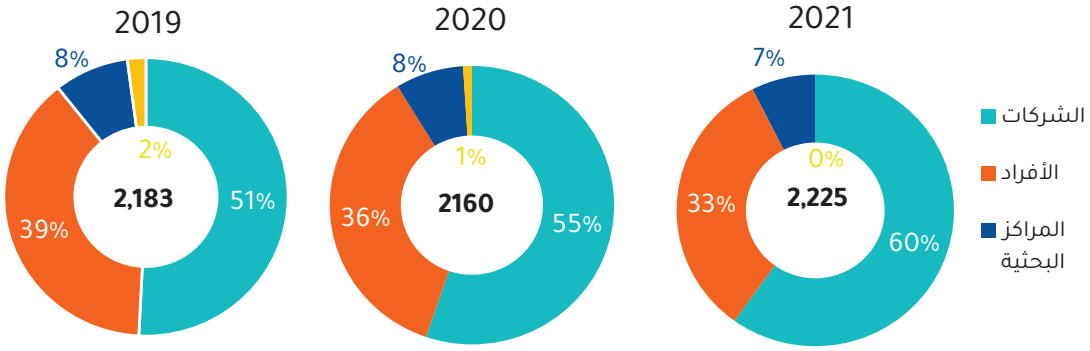

بيان مقارن: عدد طلبات براءات الاختراع المقدمة في مصر وعدد من الدول في عام ٢٠٢٠

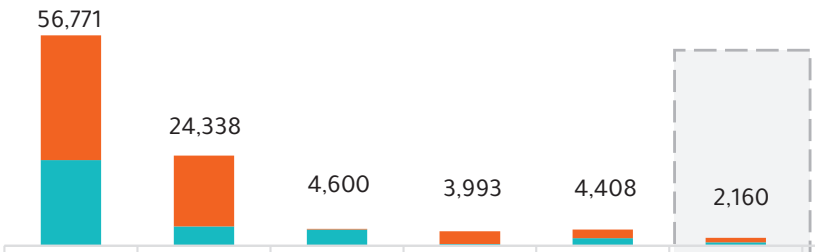

	الهند	البرازيل	النمسا	الفلبين	المملكة العربية السعودية	مصر	الإمارات العربية المتحدة
غير المقيمين	33,630	19,058	173	3,517	2,274	1,192	1,869
المقيمين	23,141	5,280	4,427	476	2,134	968	71

المصدر: مكتب براءات الاختراع المصري
المصدر بالنسبة للدول الأخرى: WIPO IP Statistics Data Center

البيانات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية والمؤشرات الدولية ذات الصلة:

بالنسبة لبراءات الاختراع

عدد براءات الاختراع الممنوحة في مصر

هناك انخفاض ملحوظ في نسبة البراءات الممنوحة لمصريين، وهو ما يستدعي إعداد دراسة شاملة لكافة القطاعات؛ للوقوف على أسبابه ووضع الحلول الملائمة بهدف رفع جودة طلبات براءات الاختراع المقدمة من مصريين.

بحسب المقيمين وغير المقيمين

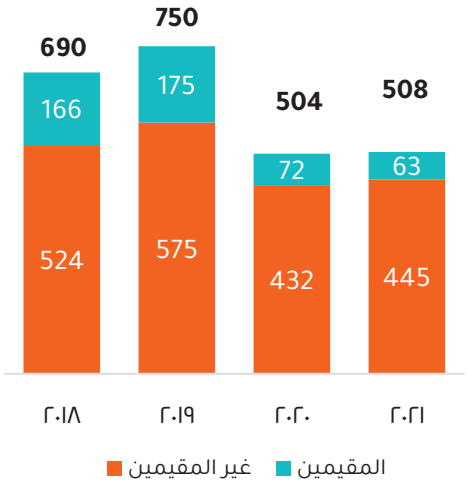

بحسب أنواع مقدمي الطلب

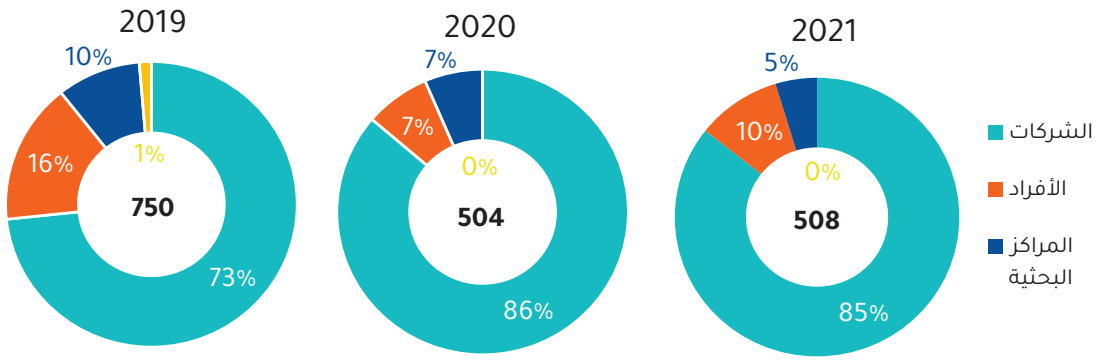

بيان مقارن: عدد براءات الاختراع الممنوحة في 2020

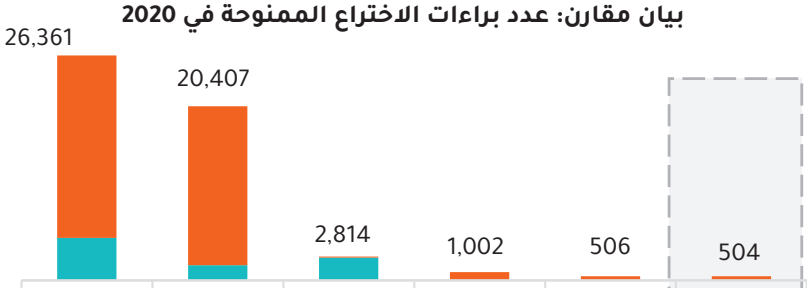

	الهند	البرازيل	النمسا	الفلبين	الإمارات العربية المتحدة	مصر	المملكة العربية السعودية
غير المقيمين	21,373	18,614	125	973	503	432	598
المقيمين	4,988	1,793	2,689	29	3	72	300

المصدر: مكتب براءات الاختراع المصري
المصدر بالنسبة للدول الأخرى: WIPO IP Statistics Data Center

البيانات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية والمؤشرات الدولية ذات الصلة:

عدد طلبات براءات الاختراع المودعة في المرحلة الدولية وفقًا لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT) باعتبار مكتب البراءات المصري سلطة بحث وفحص

بيان مقارن: عدد طلبات براءات الاختراع المودعة في المرحلة الدولية وفقًا لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات (pct) لعام ٢٠٢٠

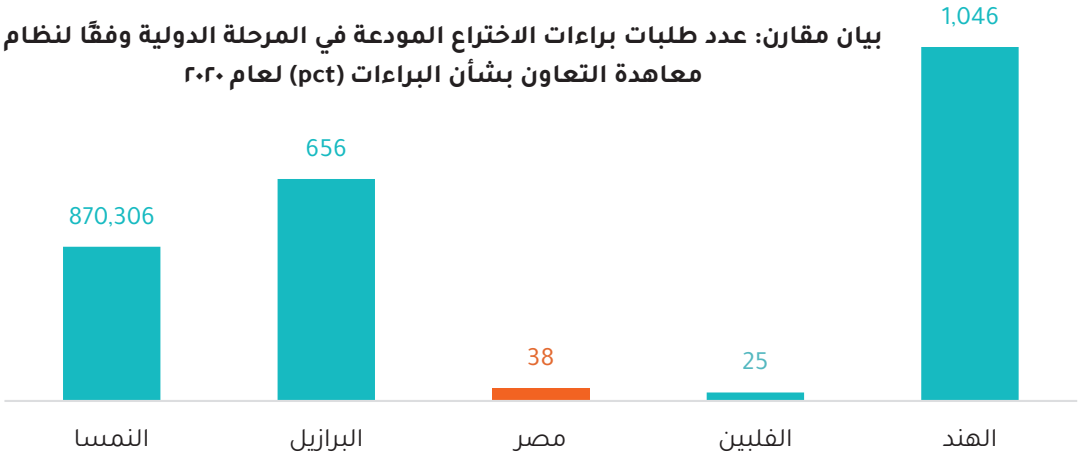

المصدر: WIPO IP Statistics Data Center

بالنسبة لنماذج المنفعة

بيان مقارن: عدد طلبات نماذج المنفعة المقدمة في عام ٢٠٢٠

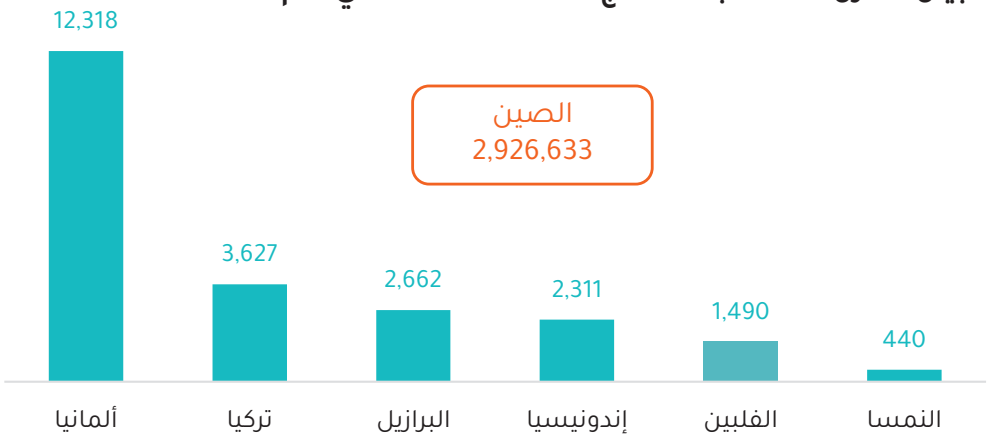

المصدر: WIPO IP Statistics Data Center

رغم أن قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الصادر عام ٢٠٠٢ تبنى نظام نماذج المنفعة كصورة من صور حقوق الملكية الفكرية التي يمكن الاستفادة منها في حماية الابتكارات البسيطة والعملية والتي يمكن أن يكون لها مردود اقتصادي، إلا أنه إلى يومنا هذا لم تتم الاستفادة من هذا النظام على النحو الأمثل. ذلك أنه يتم إيداع عدد محدود جدًا من طلبات نماذج المنفعة في مكتب براءات الاختراع. وهو ما يُفوت على العديد من المبتكرين فرصة الاستفادة من هذا النظام في حماية ابتكاراتهم. ولعل أحد أسباب ذلك يرجع إلى انخفاض الوعي للشركات والأفراد بأهمية نماذج المنفعة والأحكام القانونية المرتبطة بها في قانون حماية حقوق الملكية الفكرية المصري.
وذلك على الرغم من أن هذا النظام قد يكون ملائمًا بشكل خاص للمخترعين من الأفراد وكذلك من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة أنه يمكن تحقيق شروط الحصول على براءات نماذج المنفعة بشكل أيسر من شروط الحصول على براءات الاختراع وبتكلفة أقل، حيث إن الأمر لا يتطلب تطورًا تكنولوجيًا كبيرًا.

البيانات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية والمؤشرات الدولية ذات الصلة:

بالنسبة للعلامات التجارية الوطنية:

شهد عدد الطلبات المقدمة لتسجيل العلامات التجارية في مصر ارتفاعًا خلال السنوات الثلاث الماضية. وبرغم ظروف جائحة كوفيد -١٩، ازداد عدد الطلبات المقدمة بحوالي ١٨% في عام ٢٠٢٠ واستمرت الزيادة خلال عام ٢٠٢١ أيضًا.

عدد الطلبات الوطنية للعلامات التجارية في مصر

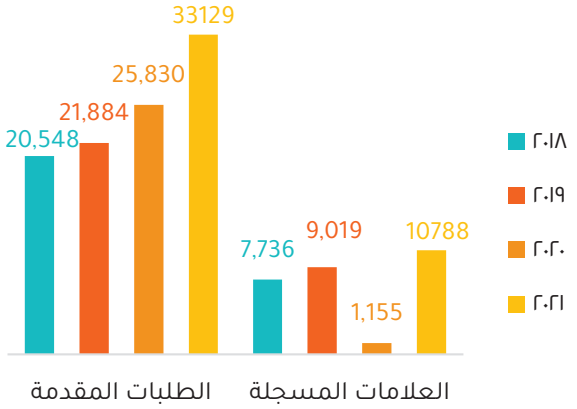

بيان مقارن: عدد طلبات تسجيل العلامات التجارية في مصر وعدد من الدول في عام ٢٠٢٠

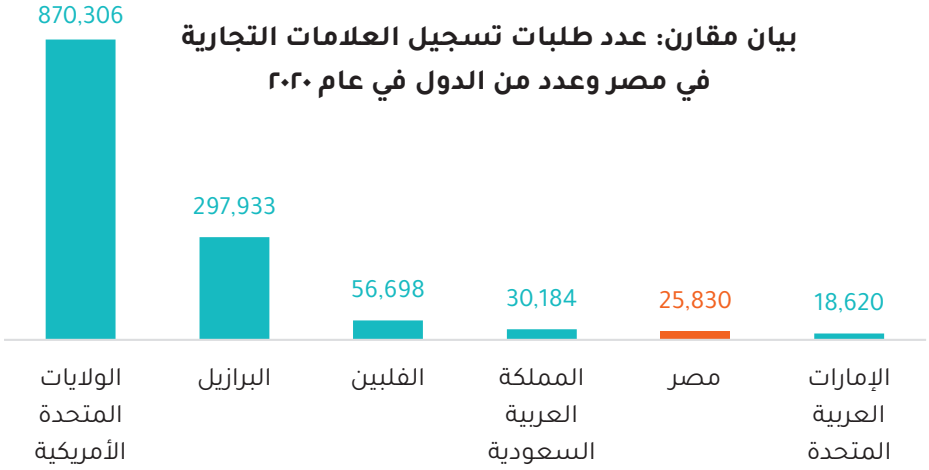

بيان مقارن: عدد العلامات التجارية المسجلة في مصر وعدد من الدول في عام ٢٠٢٠

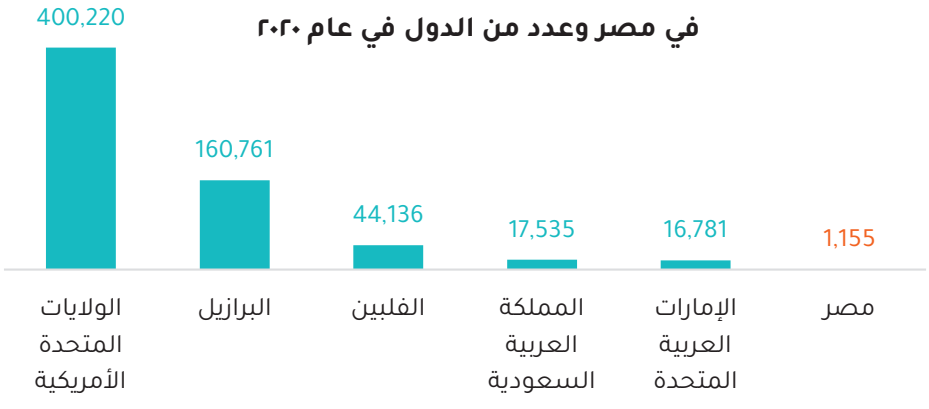

المصدر: الإدارة المركزية للعلامات التجارية والتصميمات والنماذج الصناعية بجهاز تنمية التجارة الداخلية
المصدر بالنسبة للدول الأخرى: WIPO IP Statistics Data Center

البيانات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية والمؤشرات الدولية ذات الصلة:

بالنسبة للتصميمات والنماذج الصناعية الوطنية:

طلبات النماذج الصناعية المقدمة أيضاً شهدت ارتفاعاً في مصر على مدار السنوات الثلاثة الماضية وإن كان بمعدل أبطأ من العلامات التجارية. وشهد عام ٢٠٢١ ارتفاعًا ملحوظًا في عدد الطلبات المقدمة بزيادة قدرها ٢٤,٥% عن عام ٢٠٢٠.

أما بالمقارنة بدول أخرى، فيعد مركز مصر فيما يتعلق بطلبات النماذج الصناعية متميزاً إلى حد كبير حيث جاءت في المركز الـ ٢٤ عالمياً في عام ٢٠١٩ بحسب إحصائيات المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

عدد الطلبات الوطنية للتصميمات والنماذج الصناعية في مصر

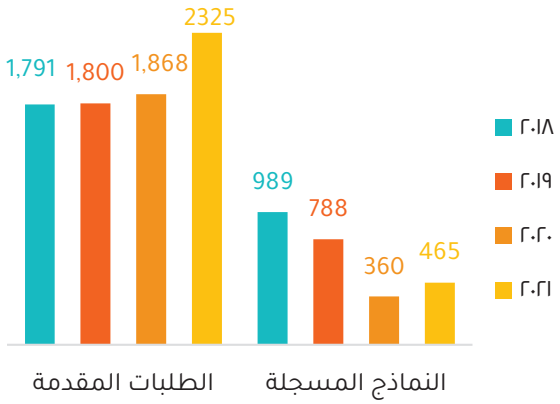

بيان مقارن: عدد طلبات تسجيل التصميمات والنماذج الصناعية في مصر وعدد من الدول في عام ٢٠٢٠

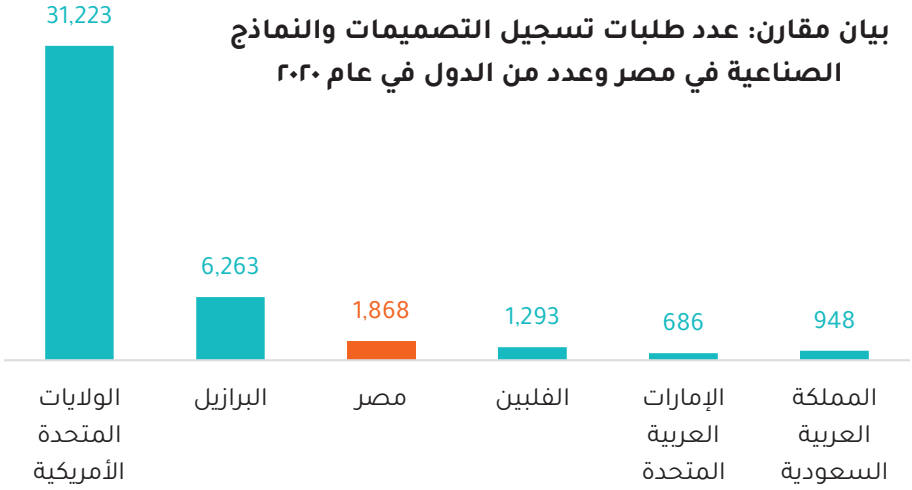

بيان مقارن: عدد التصميمات والنماذج الصناعية المسجلة في مصر وعدد من الدول في عام ٢٠٢٠

المصدر: الإدارة المركزية للعلامات التجارية والتصميمات والنماذج الصناعية بجهاز تنمية التجارة الداخلية
المصدر بالنسبة للدول الأخرى: WIPO IP Statistics Data Center

البيانات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية والمؤشرات الدولية ذات الصلة:

التسجيل الدولي للعلامات التجارية والنماذج الصناعية:

بيانات التسجيل الدولي لعام ٢٠٢٠

بيان مقارن: العلامات التجارية المقدمة للتسجيل الدولي وفقًا لنظام مدريد في عام ٢٠٢٠

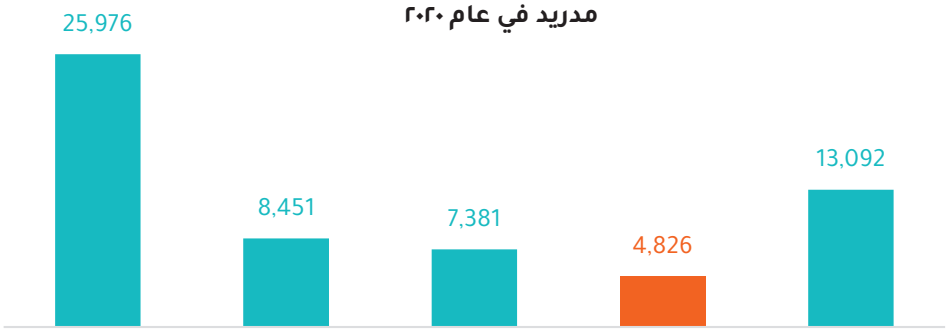

بيان مقارن: النماذج الصناعية المقدمة للتسجيل الدولي وفقًا لنظام لاهاي في عام ٢٠٢٠

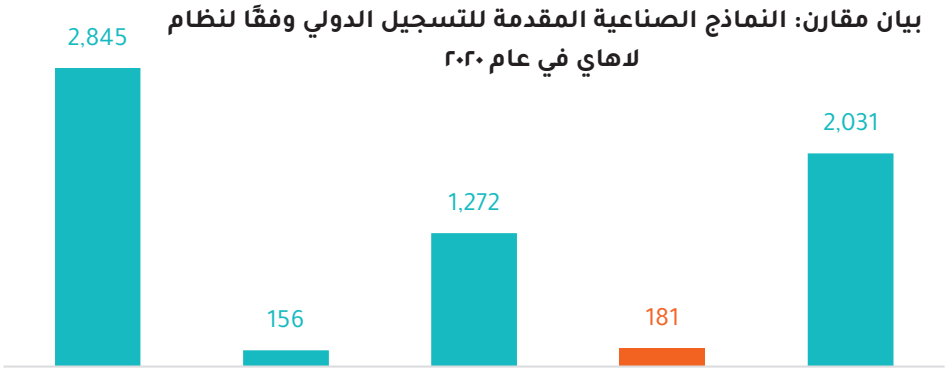

المصدر: الإدارة المركزية للعلامات التجارية والتصميمات والنماذج الصناعية بجهاز تنمية التجارة الداخلية
المصدر بالنسبة للدول الأخرى: WIPO IP Statistics Data Center

بيانات التسجيل الدولي لعام ٢٠٢١

العلامات التجارية المقدمة للتسجيل الدولي وفقًا **لنظام مدريد** في عام ٢٠٢١

5317

النماذج الصناعية المقدمة للتسجيل الدولي وفقًا **لنظام لاهاي** في عام ٢٠٢١

212

المصدر: الإدارة المركزية للعلامات التجارية والتصميمات والنماذج الصناعية بجهاز تنمية التجارة الداخلية
المصدر بالنسبة للدول الأخرى: WIPO IP Statistics Data Center

البيانات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية والمؤشرات الدولية ذات الصلة:

بالنسبة للأصناف النباتية:

ارتفع عدد الطلبات المقدمة للأصناف النباتية بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٠، وكذا ارتفع عدد شهادات حق المربي الممنوحة بصورة كبيرة تقدر بـ ٣٠٠% بين ذات العامين.

عدد الطلبات المقدمة، وشهادات حق المربي الممنوحة للأصناف النباتية في مصر

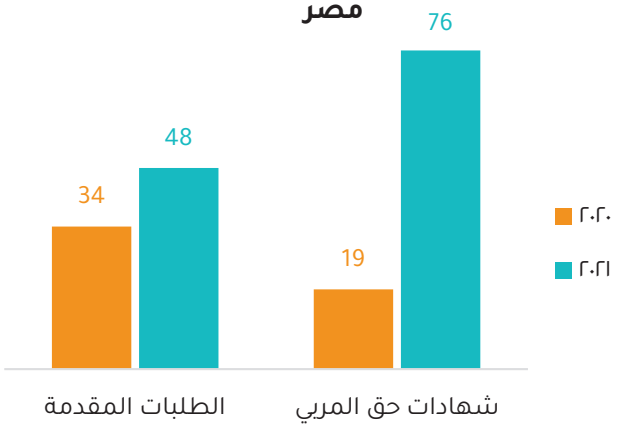

الأصناف النباتية في مصر ودول أخرى (دول اتفاقية الUPOV نسخة ١٩٩١)
(عدد الطلبات المقدمة، وشهادات حق المربي الممنوحة)

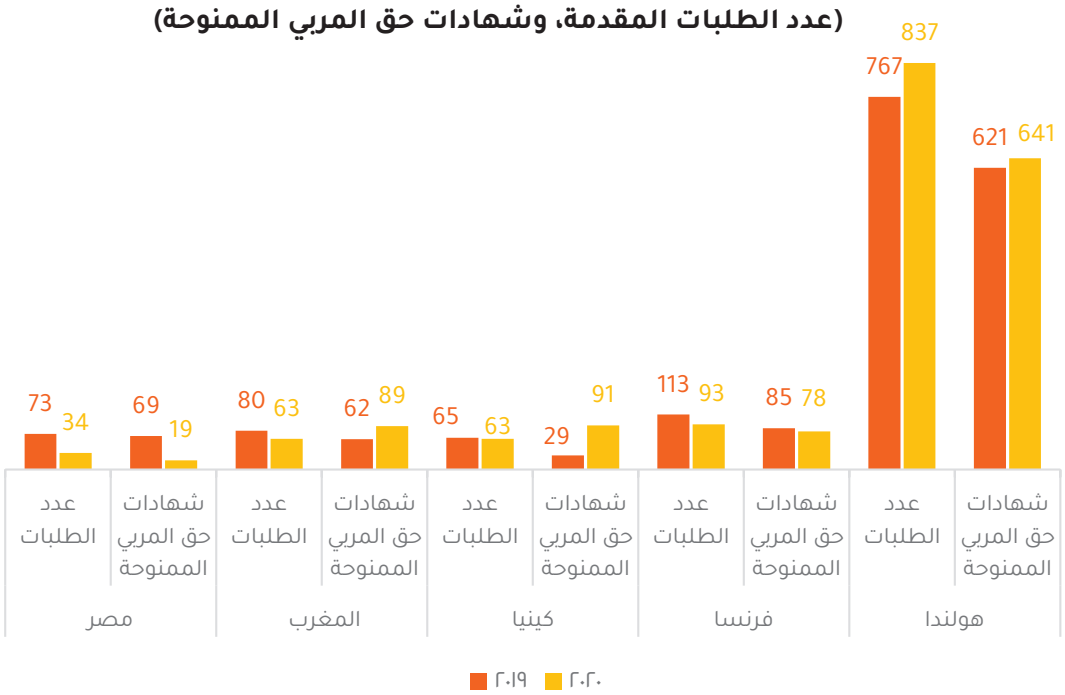

المصدر: مكتب حماية الأصناف النباتية المصري
المصدر بالنسبة للدول الأخرى: الموقع الرسمي للاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية

البيانات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية والمؤشرات الدولية ذات الصلة:

بالنسبة للمؤشرات الدولية:

ترتيب مصر في مؤشر الابتكار العالمي وبعض مؤشراته الفرعية (بين ١٣٢ دولة في عام ٢٠٢١)

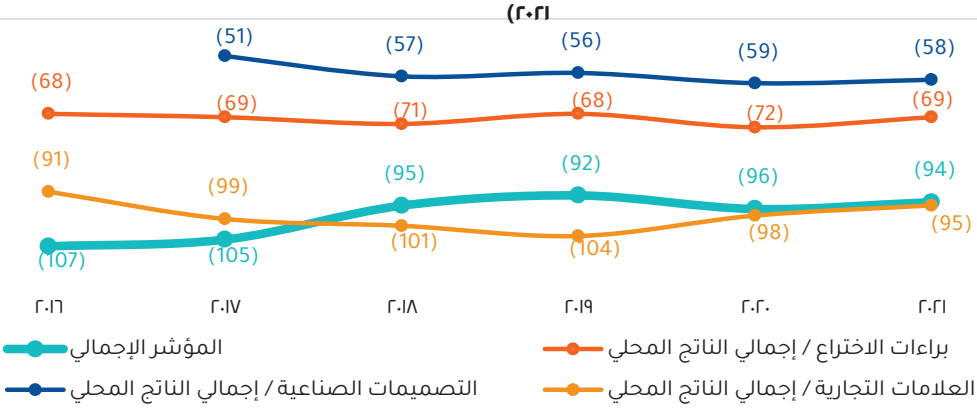

المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية وجامعة كورنيل وإنسياد

يستهدف مؤشر الابتكار العالمي قياس مستوى الابتكار في الدول عن طريق العوامل المتصلة بمدخلات ومخرجات الابتكار. وقد شهد ترتيب مصر عالميًا تحسنًا عامًا في المؤشر على مدار السنوات الماضية فيما عدا عام ٢٠٢٠ حيث انخفض ترتيب مصر وعاد للارتفاع في عام ٢٠٢١ لتصل للمركز ال٩٤ من ١٣٢ دولة.

ولكن ما يزال ترتيب مصر متأخرًا بالنسبة لدول العالم حيث احتلت في العام ٢٠٢١ المرتبة (٦٩) في براءات الاختراع بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي والمرتبة (٥٨) في التصميمات الصناعية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث شهد هذان المؤشران الفرعيان انخفاضاً في ترتيب مصر العالمي على مدار السنوات الماضية.

ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمي وبعض مؤشراته الفرعية (من ١٤١ دولة في ٢٠١٩ ومن ١٤٠ دولة في ٢٠١٨)

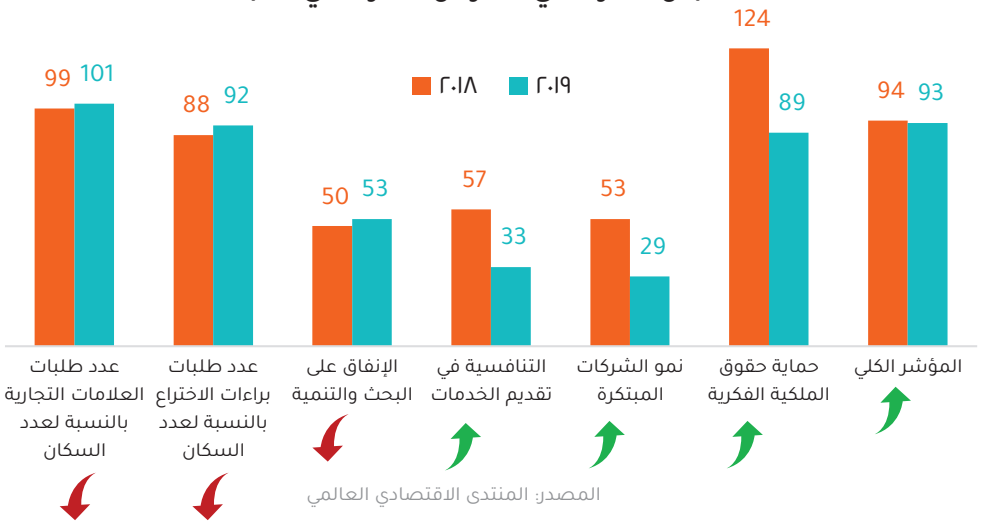

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي

يرتكز مؤشر التنافسية العالمي السنوي على عدة مؤشرات فرعية وتفصيلية متعلقة بجوانب التنافسية الاقتصادية المختلفة. تقدمت مصر مرتبة واحدة في المؤشر الكلي في عام ٢٠١٩.

من ضمن المؤشرات التفصيلية تلك المتعلقة أو المرتبطة بالملكية الفكرية والابتكار. شملت التطورات الأبرز مؤشر "حماية حقوق الملكية الفكرية" حيث تقدمت مصر ٣٥ مركزًا، ومؤشري "التنافسية في تقديم الخدمات" و"نمو الشركات المبتكرة حيث تقدمت مصر ٢٨ و٢٤ مرتبة على التوالي. وبالمقابل فقد تراجعت مرتبة مصر في مؤشرات فرعية مثل "الإنفاق على البحث العلمي" و"طلبات براءات الاختراع والعلامات التجارية" نسبةً إلى عدد السكان.

نظرة عامة على الوضع الحالي للملكية الفكرية في مصر

التزامات مصر الدولية:

تتشكل المنظومة الدولية لحقوق الملكية الفكرية من عدد من الاتفاقيات الدولية التجارية على غرار اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريبس) تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، واتفاقيات التجارة الحرة الثنائية ومتعددة الأطراف والإقليمية واتفاقيات الاستثمار بكافة أشكالها، إلى جانب الاتفاقيات متعددة الأطراف التي تم إقرارها تحت مظلة وإدارة المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

وبشكل عام، تلتزم مصر بأحكام اتفاق التريبس بمنظمة التجارة العالمية واتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية وعدد من معاهداتها، وهي كالآتي:

في مجال الملكية الصناعية:

- اتفاق استراسبورج الخاص بالتصنيف الدولي للبراءات.
- اتفاق لاهاي بشأن الإيداع الدولي للرسوم والنماذج الصناعية.
- اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات.
- بروتوكول اتفاق مدريد الخاص بالتسجيل الدولي للعلامات.
- اتفاق مدريد بشأن قمع بيانات مصدر السلع الزائفة أو المضللة.
- اتفاق نيس بشأن التصنيف الدولي للسلع والخدمات لأغراض تسجيل العلامات.
- اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية.
- معاهدة التعاون بشأن البراءات.
- معاهدة قانون العلامات.
- معاهدة نيروبي لحماية الشارة الأوليمبية.
- معاهدة واشنطن حول الملكية الفكرية فيما يتعلق بالدوائر المتكاملة.

في مجال الملكية الأدبية:

- اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية.
- اتفاقية حماية منتجي الفونوغرامات من الاستنساخ دون تصريح.
- جارٍ إتمام إجراءات التصديق على معاهدة مراكش لتيسير إتاحة الأعمال المطبوعة لصالح ذوي الإعاقة البصرية.

في مجال حماية الأصناف النباتية الجديدة:

- اتفاقية الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة UPOV نسخة ١٩٩١.

كما تلتزم مصر بعدد من الأحكام المتصلة بالملكية الفكرية في اتفاقيات التجارة الحرة التي أبرمتها مثل:

- اتفاق الشراكة المصرية الأوروبية: (نص على انضمام مصر إلى عدد من الاتفاقيات الدولية التي تضمنها الملحق السادس من الاتفاقية، والتي انضمت إليها مصر بالفعل، فيما عدا اتفاقية روما ١٩٦١ بشأن حماية فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة، ومعاهدة بودابست بشأن الاعتراف الدولي بإيداع الكائنات الدقيقة لأغراض الإجراءات الخاصة بالبراءات).
- اتفاق التجارة الحرة مع رابطة التجارة الحرة الأوروبية IEFTA.
- اتفاق التجارة الحرة مع تركيا.
- اتفاق أغادير بشأن إقامة منطقة للتبادل الحر تضم الدول العربية المتوسطية.

بعض أوجه المرونة التي تستخدمها مصر في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية

يحكم القرار الوطني حيال الانضمام للاتفاقيات الدولية المنظمة لحقوق الملكية الفكرية اعتبارات تتسم بالشمول، حيث تراعي تأثير تلك الاتفاقيات وتطبيق أحكامها على الأولويات والاحتياجات التنموية للدولة. وإدراكًا من مصر لإغفال البُعد التنموي في التعامل مع ملف الملكية الفكرية في المحافل الدولية فقد بادرت هي وعدد من الدول النامية بوضع أجندة تنمية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

وبشكل عام، تلتزم مصر بالاتفاقيات الدولية الموقعة عليها في هذا المجال وعلى رأسها اتفاقية الجوانب التجارية المتصلة بالملكية الفكرية (تريبس)، وتتبنى أوجه المرونة المتاحة في تلك الاتفاقيات وخاصة فيما يتعلق بالالتزام بالحد الأدنى من مستويات الحماية المنصوص عليها فيها.

أوجه المرونة المتعلقة بالمجالات التي لم يتم تغطيتها من قبل اتفاق التريبس

لم يتناول اتفاق التريبس بعض مجالات الملكية الفكرية، فلم يضع لها أي معايير أو أحكام محددة وترك للدول الأعضاء الحرية في وضع التشريعات الخاصة بتلك المجالات دون أن يكون هناك أي التزام دولي لها. وبعض هذه المجالات لها أهمية خاصة للدول النامية مثل نماذج المنفعة والتي تعتبر مثل براءات الاختراع ولكن باشتراطات أقل، وأيضًا المعارف التقليدية والفلكلور والتي تركت الاتفاقية للدول الأعضاء الحرية في تحديد كيفية حمايتها دون تحديد أحكام أو مبادئ عامة لها. وكذا الأصناف النباتية الجديدة والتي نصت اتفاقية التريبس على أن تُحمَى إما عن طريق براءات الاختراع، أو عن طريق نظام فريد من نوع خاص، أو عن طريق نظام مزيج منهما.

التحليل البيئي الرباعي (SWOT)

يمكن تصنيف الأسباب المؤدية إلى نقاط القوة والضعف الخاصة بمنظومة الملكية الفكرية في مصر إلى عدة عوامل، فمنها ما يتعلق بالبيئة التشريعية والقانونية الحالية، ومنها ما يُعزى إلى البنية المؤسسية والموارد البشرية والمالية للجهات القائمة على أنشطة البحث العلمي والتطوير ومجال حماية الملكية الفكرية في مصر، وذلك كله إلى جانب عوامل أخرى متعلقة ببيئة الأعمال منها الإدارية والمجتمعية والتي تؤثر بامتياز في كفاءة هذه المنظومة.

وباتخاذ منظور إقليمي ودولي، تتناول الإستراتيجية أيضاً الفرص والتحديات التي تواجهها مصر فيما يتعلق بمنظومة الملكية الفكرية.

وسنستعرض فيما يلي أبرز نقاط القوة والضعف التي تضمنتها الإستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية وكذا أهم الفرص والتحديات من منظور البيئة الخارجية.

Photo
© Unaihuiziphotography
on Freepik

S نقاط القوة

إجمالي ١٥ نقطة قوة

- تشريعية (٦)
- مؤسسية (٦)
- بيئة الأعمال (٧)

أبرزها:

١. توفر أساس دستوري وتشريعي قائم لمنظومة الملكية الفكرية.

٢. وجود مقومات تشريعية لبيئة داعمة للابتكار.

٣. وجود مقومات مؤسسية لبيئة داعمة للابتكار تتمثل في البرامج والمبادرات التي تقوم بها بعض الجهات الحكومية مثل أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات.

٤. وجود خبرات فنية مؤهلة في مجال قيد وفحص وتسجيل حقوق الملكية الفكرية، ومدربين معتمدين من المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) والاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية (UPOV).

٥. حصول مكتب حماية برامج الحاسب الآلي وقواعد البيانات للبرمجيات وقواعد البيانات على شهادة الجودة العالمية ISO 9001:2008. وشهادة ISO/IEC 27001:2013 الخاصة بمجال أمن المعلومات. كما يوجد به أحدث معمل "طب شرعي رقمي" لتعزيز حماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

٦. مكتب براءات الاختراع المصري هو سلطة بحث وفحص دولية وفقًا لمعاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT) التي تديرها المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وهو حاليًا سلطة البحث والفحص الدولية الوحيدة التي تصدر تقارير البحث الدولي وتقارير الفحص التمهيدي الدولي باللغة العربية إضافة إلى اللغة الإنجليزية، كما أنه سلطة البحث والفحص الدولية الأولى والوحيدة حاليًا في الدول العربية والإفريقية.

٧. الارتباط الوثيق بين الملكية الفكرية وأهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ (إستراتيجية التنمية المستدامة).

٥. تمتع مصر بثروة من النتاج الفكري، والتراث الوطني، في مجالات السينما والموسيقى والأدب التي يمكن استغلالها وتحقيق عائد اقتصادي ضخم منها.

W نقاط الضعف

إجمالي ٢٤ نقطة ضعف

- تشريعية (٥)
- مؤسسية (١١)
- بيئة الأعمال (٨)

أبرزها:

١. انخفاض القيم المالية للغرامات الجنائية الموقعة بقانون حماية حقوق الملكية الفكرية الصادر بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢.

٢. عدم وجود نظام فعال للإدارة الجماعية لحقوق المؤلف في مصر.

٣. عدم مواكبة النظام القانوني القائم لوكلاء البراءات والعلامات التجارية وغيرها من حقوق الملكية الفكرية للتطورات الحديثة.

٤. عدم وجود نصوص قانونية واضحة ومحددة تنظم المسئولية المدنية والجنائية في التعامل مع حقوق الملكية الفكرية لمقدمي الخدمة في مجال البرمجيات بصفة عامة وعلى شبكة الإنترنت بصفة خاصة في التعامل مع حقوق الملكية الفكرية.

٥. تعدد إدارة الملكية الفكرية بين تسعة كيانات إدارية تتبع العديد من الوزارات والجهات (ثلاثة لإدارة الملكية الصناعية، وستة لإدارة الملكية الفنية والأدبية) بخلاف الجهات والكيانات الإدارية ذات الأدوار التنسيقية، وهو ما يترتب عليه ضعف في سبل المعالجة وتشتيت لجهود الدولة، وتضارب في الاختصاصات في بعض الأحيان (بين الجهات والإدارات المختصة بإدارة الملكية الأدبية)، وتفويت لفرص ترشيد الإنفاق وتعزيز العمل المؤسسي.

٦. نقص الموارد والدعم اللوجستي اللازم لتمكين بعض الجهات القائمة على الملكية الفكرية من مباشرة اختصاصاتها.

٧. عدم وجود أنظمة تسمح بالإيداع أو القيد أو التسجيل لحقوق الملكية الفكرية بصورة إلكترونية.

٨. تدني ترتيب مصر في المؤشرات العالمية للملكية الفكرية والابتكار، وما تشتمل عليه من محددات مرتبطة بها.

٩. غياب السياسات القطاعية لاستخدام نظم الملكية الفكرية على نحو يدعم أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

١٠. ضعف العلاقة التكاملية بين البحث العلمي والتطوير والابتكارات المصرية وبين الصناعة الوطنية.

١١. انخفاض الوعي العام بالملكية الفكرية وثقافتها وأهميتها الاقتصادية.

O الفرص

١. تعظيم دور مصر الريادي الداعم للبعد التنموي في المنظومة الدولية للملكية الفكرية، والتمسك بحق مصر في تفعيل جوانب المرونة في نظام الملكية الفكرية التي توفرها التزامات مصر القانونية الدولية.

٢. استخدام معلومات البراءات وغيرها من مجالات الملكية الفكرية المسموح بإتاحتها، واستغلال ما يقع منها أو يسقط في الملك العام؛ لدعم أنشطة البحث والتطوير في كافة القطاعات.

٣. التعاون مع المنظمات الدولية المعنية بهدف تشجيع الابتكار في مجال التكنولوجيا صديقة البيئة، وتعظيم استخدام الملك العام، وتعزيز قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على استخدام نظام الملكية الفكرية.

٤. الحصول على دعم فني ولوجستي من الجهات والمنظمات الدولية في مجال فحص وتسجيل وإيداع حقوق الملكية الفكرية، ورقمنة قواعد البيانات لتشمل كافة البيانات الفنية والإدارية والمالية للإدارات والمكاتب المختصة بالملكية الفكرية.

٥. إمكانية التعاون في مجالات التدريب وتبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات مع مكاتب وأجهزة الملكية الفكرية في عدد كبير من الدول.

٦. إمكانية التعاون في مجالات بحث وفحص طلبات الحصول على حقوق الملكية الفكرية بين مكاتب وأجهزة الملكية الفكرية في عدد من الدول مع نظيراتها في مصر باعتبارها بيوت خبرة.

T التحديات

١. الاعتماد على التكنولوجيات التي يتم استيرادها من الخارج، والتي تكون نسبة كبيرة منها محمية ببراءات اختراع، خاصة في القطاعات الحيوية.

٢. استمرار قرصنة المنتجات الفكرية المصرية الفنية والأدبية وغيرها خارجيًا وغياب آليات المواجهة.

٣. زيادة الفجوة التكنولوجية والرقمية بين مصر والدول المتقدمة بسبب التأخر في التحول إلى كل من الاقتصاد الرقمي والإنتاج المعرفي.

٤. استقطاب الدارسين والباحثين وطلاب البعثات المصرية من قبل المؤسسات التي يعملون بها أو يدرسون بها في الخارج لاستغلال ابتكاراتهم وإبداعاتهم؛ مما يضيع علي الدولة المصرية فرص الاستفادة من ابتكارات وابداعات أبنائها.

٥. عدم وجود قاعدة بيانات لحصر وتوثيق وتسجيل الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية، مما يفتح الباب لقرصنة تلك الموارد والمعارف والتعبيرات، ويؤدي في كثير من الأحيان لقيام المقرصنين الأجانب باستغلال أيٍّ منها -بحسب الأحوال- في تسجيل أصناف نباتية أو براءات اختراع أو غيرها.

الأهداف الإستراتيجية

إن تطبيق سياسات متوازنة للملكية الفكرية من شأنه تعزيز إمكانات مصر في كافة المجالات، وتعظيم المردود الاقتصادي للدولة من قطاعات الصناعة والزراعة والثقافة والسياحة والتراث والموارد الأحيائية والمعارف التقليدية المرتبطة بها.

وباستقراء خلاصات دراسة الوضع الراهن لملف حقوق الملكية الفكرية في مصر، يتبين امتلاك مصر لإمكانات محلية واعدة تواجه تحديات تحتاج إلى تعزيز البيئة الداعمة للإبداع والابتكار، بما في ذلك الاستخدام المتوازن لأدوات الملكية الفكرية لخدمة مختلف القطاعات التي تصب في تحقيق أهداف الدولة للتنمية الشاملة المستدامة.

وبناءً عليه، تقوم الإستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية على أربعة أهداف أساسية، ينبثق عنها عدد من الأهداف الفرعية، التي تنقسم من ناحية التنفيذ إلى قسمين؛ الأول للتنفيذ على المدى القريب، والثاني على المدى المتوسط الأجل، وفقاً لجاهزية كل منها.

Photo © user10860774
on Freepik

الأهداف الإستراتيجية

1 حوكمة البنية المؤسسية للملكية الفكرية

- إنشاء جهاز قومي للملكية الفكرية
- دعم التحول الرقمي وإتاحة الخدمات بالوسائل التكنولوجية الحديثة
- تدريب وتطوير العنصر البشري
- ربط إدارات ومكاتب الملكية الفكرية بباقي الجهات والمؤسسات في الدولة
- تعزيز إنفاذ واحترام حقوق الملكية الفكرية
- تعظيم دور مصر في منظومة الملكية الفكرية العالمية والعمل على التنسيق والتعاون مع الجهات والمنظمات الدولية

٢ تهيئة البيئة التشريعية للملكية الفكرية

- التدخل على المدى القصير (بشكل عاجل): العمل على حل المشكلات الجوهرية العاجلة المتعلقة بمنظومة الملكية الفكرية
- التدخل على المدى المتوسط: مرحلة المراجعة الشاملة للتشريعات المرتبطة بالملكية الفكرية

٣ تفعيل المردود الاقتصادي للملكية الفكرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

- تعزيز وتشجيع ودعم الاستغلال التجاري لأصول الملكية الفكرية
- تعظيم الاستفادة من الملكية الفكرية في البحث العلمي وربطه باحتياجات الصناعة الوطنية
- تطبيق سياسات رشيدة ومتوازنة للملكية الفكرية في مجال الصحة العامة وإتاحة الدواء
- تعظيم القيمة الاقتصادية للمشروعات المتوسطة والصغيرة باستخدام أدوات الملكية الفكرية
- تعظيم المردود الاقتصادي لقطاعي السياحة والتراث باستخدام أدوات الملكية الفكرية
- تنظيم النفاذ إلى الموارد الأحيائية وما يتصل بها من معارف تقليدية واقتسام المنافع الناشئة عنها

٤ توعية فئات المجتمع المصري بالملكية الفكرية

- نشر وتعزيز الوعي العام بالملكية الفكرية ومحاور الإستراتيجية
- دمج مفاهيم الإبداع والابتكار والملكية الفكرية في العملية التعليمية بالمرحلة قبل الجامعية
- تعزيز الوعي بالملكية الفكرية في الجامعات والمؤسسات البحثية وتحفيز الطلاب والدارسين على إنتاج الملكية الفكرية

الهدف الإستراتيجي الأول:

حوكمة البنية المؤسسية للملكية الفكرية

البنية المؤسسية هي جزء أصيل من منظومة الملكية الفكرية لذا فإن تطويرها أمر واجب لتحقيق الإستراتيجية على أرض الواقع بمقاييس عالمية، حيث يعالج هذا الهدف أوجه الضعف في البنية المؤسسية الحاكمة للملكية الفكرية والتي يأتي في مقدمة سماتها خلو الساحة من وجود كيان مؤسسي قوي يُفعل دور الملكية الفكرية الداعم لأهداف التنمية المستدامة، ويضع سياسات وخطط عمل وبرامج فعالة على مستوى قومي، ويُنسق مع كافة الجهات الإدارية وكذا المنظمات الدولية المعنية بشكل مؤسسي وفق منهجية واحدة ورؤية واضحة.

حيث تعمل مكاتب الملكية الفكرية حاليًا بصورة منفصلة ومستقلة عن بعضها البعض بل تتضارب اختصاصاتها في بعض الأحيان حتى بين الإدارات المختصة داخل الوزارة الواحدة، علاوة على عدم استطاعة تلك المكاتب -في الغالب الأعم- لصغر حجمها المؤسسي وقلة مواردها إحراز خطوات جادة على طريق توعية المواطنين والشركات وتثقيفهم عن الملكية الفكرية وكيفية استغلالها الاستغلال الأمثل في كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما ترتب على ذلك ضعف التنسيق مع سائر جهات الدولة المعنية بالقطاعات المتصلة اتصالاً مباشرًا بالملكية الفكرية مما أضاع فرصًا كبيرة لتنميتها ودعمها على نحو يواكب ما انتهجته العديد من دول العالم الداعمة للإبداع والابتكار.

وقد فطن المشرع الدستوري لذلك فقرر في المادة (٦٩) من الدستور المصري إنشاء جهاز مختص لرعاية حقوق الملكية الفكرية وحمايتها القانونية؛ ليحقق التناغم والتكامل بين مفردات منظومة الملكية الفكرية ويضحى ذراعًا للدولة في هذا المجال.

Photo © svstrelkov on Freepik

الهدف الإستراتيجي الأول: حوكمة البنية المؤسسية للملكية الفكرية

دواعي إنشاء جهاز قومي موحد للملكية الفكرية:

استعرضت الإستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية المكاتب والجهات المختصة بالملكية الفكرية في البلاد والتي تصل إلى تسع جهات تابعة لوزارات وهيئات عامة مختلفة، وهو ما لم يعد متوافقاً مع ما أمر به الدستور المصري الحالي لعام ٢٠١٤ في المادة (٦٩) منه، والتي ألزمت الدولة حماية حقوق الملكية الفكرية بشتى أنواعها في كافة المجالات، وأن تُنشئ جهازاً مختصاً لرعاية تلك الحقوق وحمايتها القانونية، وأناطت بالقانون تنظيم ذلك.

ومن ثم سعت الإستراتيجية إلى بلورة هدف استراتيجي عام يتمثل في تطوير وحوكمة البنية المؤسسية للملكية الفكرية، يرتكز بشكل رئيسي على دمج الكيانات والمكاتب المختصة بالملكية الفكرية -المشار إليها سلفًا- في جهاز قومي للملكية الفكرية ذي خصائص ومواصفات معينة تواكب أحدث المعايير العالمية، حيث تم التركيز على عنصرين:

التنظيم الإداري والمؤسسي

وهو ما يتطلب التأكيد على وضع نظام لإدارة الجودة في الجهاز المصري للملكية الفكرية يستند إلى أحدث الأنظمة العالمية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لميكنة العمل والربط الإلكتروني للجهاز واتباع أفضل التقنيات والأساليب الحديثة في دورة العمل المكتبية، وتزويد الجهاز بكافة الوسائل والأدوات اللوجستية والتكنولوجية المناسبة ليكون لديه القدرة على تقديم خدمات الفحص والتسجيل والإيداع والقيد بالجودة والسرعة المطلوبة، فضلاً عن ضرورة إنشاء موقع إلكتروني تتاح عليه خدمات التسجيل والإيداع والقيد الإلكتروني لكافة حقوق الملكية الفكرية، ويكون كقاعدة لنشر الوعي المجتمعي وتسهيل الوصول إلى جميع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالملكية الفكرية سواءً القانونية أو الفنية أو الاقتصادية، بحيث يكون الذراع الطولي للجهاز في الوصول إلى مختلف فئات المجتمع المصري.

الموارد البشرية

من موجبات إنجاح العمل بالجهاز أن يتم انتقاء أفضل الكفاءات والعمالة المدربة اللازمة للعمل فيه من مكاتب الملكية الفكرية المزمع نقل اختصاصاتها للجهاز، وأن يتم دراسة احتياجات الجهاز بصورة علمية ممنهجة وذلك لجلب الكفاءات بخلاف العاملين المنقولين من مكاتب الملكية الفكرية سواءً من باقي الجهات الإدارية للدولة أو من القطاع الخاص، فضلاً عن ذلك اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتفعيل منظومة التنمية المهنية المستدامة للعاملين بالجهاز ومنها إجراء دورات تدريبية دورية ومكثفة للعاملين بمكاتب الملكية الفكرية سواءً بالتعاون مع الجهات الحكومية أو الجامعات والمعاهد التعليمية أو المنظمات الدولية ذات الصلة لرفع مستواهم بصورة مستمرة بما يلائم اختصاصات الجهاز وأعماله التي تتطلب درجة عالية من المهارة والكفاءة.

الجهات الإدارية المختصة المزمع ضمها إلى الجهاز المصري للملكية الفكرية:

حوكمة البنية المؤسسية للملكية الفكرية

هدف فرعي 1:

إنشاء جهاز قومي للملكية الفكرية يوحد جهود إدارات ومكاتب الملكية الفكرية وفق أحدث أساليب الهيكلة الإدارية والتنظيم المؤسسي

خطط العمل والمشروعات والمبادرات
(1) إصدار قانون إنشاء الجهاز المصري للملكية الفكرية.
(2) تنظيم المرحلة الانتقالية للجهاز المصري للملكية الفكرية من خلال استصدار القرارات اللازمة لتشكيل مجموعة عمل تضم ممثلين عن الجهات الإدارية المعنية بمعاونة منسق عام من ذوي الخبرة في عمليات الهيكلة الإدارية والتنظيم المؤسسي.
(3) اختيار الكفاءات والعمالة المدربة اللازمة للعمل في الجهاز من إدارات ومكاتب الملكية الفكرية واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لنقلهم.
(4) استخدام أحدث الأنظمة العالمية لإدارة الجودة في الجهاز المصري للملكية الفكرية كونه المؤسسة الوطنية المختصة بحماية ورعاية حقوق الملكية الفكرية في الدولة.

هدف فرعي 2:

دعم التحول الرقمي وإتاحة خدمات التسجيل والإيداع والقيد بالوسائل التكنولوجية الحديثة

خطط العمل والمشروعات والمبادرات
(1) اتخاذ الإجراءات اللازمة لميكنة العمل والربط الإلكتروني للجهاز المصري للملكية الفكرية واتباع أفضل التقنيات والأساليب الحديثة في دورة العمل المكتبية.
(2) تدعيم الجهاز المصري للملكية الفكرية بكافة الوسائل والأدوات اللوجستية والتكنولوجية المناسبة لتمكينه من تقديم خدمات الفحص والتسجيل والإيداع والقيد بالجودة والسرعة المطلوبة.
(3) إنشاء منصة إلكترونية لخدمات التسجيل والإيداع والقيد الرقمي لكافة حقوق الملكية الفكرية، تعمل على نشر الوعي المجتمعي وتسهيل الوصول إلى جميع البيانات والمعلومات الخاصة بالملكية الفكرية.
(4) مراجعة وتنقيح البيانات المسجلة لدى إدارات ومكاتب الملكية الفكرية، وإعداد قاعدة بيانات رقمية شاملة سواءً للطلبات المقدمة للحصول على وثائق الحماية القانونية للملكية الفكرية أو لحقوق الملكية الفكرية المسجلة لدى إدارات ومكاتب الملكية الفكرية المختصة أو التي تقع أو سقطت في الملك العام.

حوكمة البنية المؤسسية للملكية الفكرية

هدف فرعي 3:

تدريب وتطوير العنصر البشري في منظومة الملكية الفكرية

خطط العمل والمشروعات والمبادرات
(1) عمل دراسة متخصصة تتضمن الموارد البشرية اللازمة للعمل في الجهاز المصري للملكية الفكرية والخبرات والمؤهلات اللازمة وذلك لجلب الكفاءات بخلاف العاملين المنقولين من مكاتب الملكية الفكرية.
(2) عقد دورات تدريبية دورية ومكثفة للعاملين بمكاتب الملكية الفكرية سواءً بالتعاون مع الجهات الحكومية أو الجامعات والمعاهد التعليمية أو المنظمات الدولية ذات الصلة.
(3) عقد دورات تدريبية للقضاة وأعضاء النيابة العامة وضباط الشرطة وموظفي الجمارك الذين يتصل عملهم بمجالات الملكية الفكرية.
(4) إعداد برامج تدريبية لوكلاء البراءات والعلامات التجارية والمحامين العاملين في مجالات الملكية الفكرية المختلفة.
(5) إعداد سجلات لقيد الخبراء المتخصصين (بخلاف جداول الخبراء بالمحاكم الاقتصادية) على اختلاف تنوعهم في الملكية الفكرية في كافة المجالات.

هدف فرعي 4:

ربط الجهاز المصري للملكية الفكرية بباقي الجهات والمؤسسات في الدولة

خطط العمل والمشروعات والمبادرات
(1) إبرام بروتوكولات تعاون بين الجهاز المصري للملكية الفكرية وبين الجهات الإدارية والجامعات والمؤسسات البحثية بشأن التنسيق وتبادل الخبرات والمعلومات المتاحة الخاصة بالملكية الفكرية في شتى المجالات.
(2) إنشاء آليات تنسيق ومكاتب دعم واتصال تابعة للجهاز المصري للملكية الفكرية في الجهات الإدارية التي تحتاج إلى التعاون والتنسيق الدائم مثل أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا والجامعات والمؤسسات البحثية.

حوكمة البنية المؤسسية للملكية الفكرية

هدف فرعي 5:

تعزيز إنفاذ واحترام حقوق الملكية الفكرية

خطط العمل والمشروعات والمبادرات
(1) اتخاذ الآليات الملائمة للتنسيق والتعاون المستمر بين الجهاز المصري للملكية الفكرية وبين جهات إنفاذ تشريعات الملكية الفكرية. وكذا لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحديث آليات وطرق تنفيذ الحماية لكافة أوجه حقوق الملكية الفكرية.
(2) إجراء تقييم دوري من قبل الحكومة لمنظومة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وإصدار التوجيهات اللازمة للتأكيد على احترام حقوق الملكية الفكرية على نطاق واسع.
(3) إنشاء منظومة إلكترونية للشكاوى الخاصة بحالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية وربطها بنهايات فرعية بجهات إنفاذ القانون للتأكد من سرعة فحصها.

هدف فرعي 6:

تعظيم دور مصر في منظومة الملكية الفكرية العالمية والعمل على التنسيق والتعاون مع الجهات والمنظمات الدولية

خطط العمل والمشروعات والمبادرات
(1) العمل على توفير الدعم من المنظمات الدولية في وضع محاور الإستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية موضع التنفيذ.
(2) الحصول على دعم فني من الجهات والمنظمات الدولية ذات الصلة في مجال قيد وفحص حقوق الملكية الفكرية.
(3) دراسة ومراجعة المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالملكية الفكرية والتي لم تنضم إليها مصر للوقوف على الفرص والتحديات المتوقعة من الانضمام إليها.
(4) الحفاظ على دور مصر الريادي وتعظيمه في منظومة الملكية الفكرية العالمية، وتفعيل أطر التنسيق والتعاون مع الجهات والمنظمات الدولية، وتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المنضمة إليها مصر.

الهدف الإستراتيجي الثاني:

تهيئـــة البيئـــة التشـــريعية للملكية الفكرية

مجـال الملكيـة الفكريـة مـن المجـالات التـي تتصـف دومًـا بالتطور والتغيّر، نظرًا لاتصاله الوثيق بدورة الإبداع والابتكار البشري، ونظرًا لما نتج عن تطبيق أحكام قانون حماية حقوق الملكية الفكرية المشار إليه من إشكاليات عديدة سواءً من الناحية القانونية أو الناحية التنفيذية، فقد كان من المتعين توجـه الدولـة نحـو معالجـة تلـك الأحكـام مواكبـة للتطـور العـالمي فـي منظومـة الملكيـة الفكريـة أو لإيجـاد الحلـول القانونية والعملية لها.

Photo
© Unaihuizjphotography
on Freepik

الهدف الإستراتيجي الثاني: تهيئة البيئة التشريعية للملكية الفكرية

استقراء للتطور التشريعي لقانون حماية حقوق الملكية الفكرية:

لم تطل يد المشرع القانون بالتعديل سوى في ثلاث مرات، بموجب القوانين أرقام ٢٦ لسنة ٢٠١٥ و١٤٤ لسنة ٢٠١٩ و١٧٨ لسنة ٢٠٢٠، وإذ يعد مجال الملكية الفكرية من المجالات التي تتصف دومًا بالتطور والتغيّر، نظرًا لاتصاله الوثيق بدورة الإبداع والابتكار البشري، وفي ضوء ما نتج عن تطبيق أحكام قانون حماية حقوق الملكية الفكرية المشار إليه من إشكاليات عديدة سواءً من الناحية القانونية أو الناحية التنفيذية، لذا فقد تعين على الدولة التوجه نحو معالجة تلك الأحكام مواكبة للتطور العالمي في منظومة الملكية الفكرية أو لإيجاد الحلول القانونية والعملية لها.

وبناءً على ما تقدم؛ عمدت اللجنة المكلفة بصياغة الإستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية إلى إلقاء النظر على حال التشريعات المنظمة للملكية الفكرية أو المتصلة بها قطاعيًا، وخلصت إلى تقسيمها على مرحلتين:

- **الأولى (المرحلة العاجلة):** استندت التعديلات التشريعية فيها إلى مدى وجود حاجة مجتمعية إليها أو ضرورة مؤسسية حاكمة أو مواكبة للتطورات التشريعية التي أخذت بها الدول الأخرى وحققت نجاحًا ملحوظًا، مثل النص صراحة على استخدام الوسائل التكنولوجية في منظومة تسجيل وإيداع حقوق الملكية الفكرية، وإعادة صياغة النصوص القانونية لتحقيق الاستفادة من أوجه المرونة المقررة في نظام الملكية الفكرية وبما يتوافق مع التزامات مصر الدولية، ورفع قيم الرسوم المفروضة على بعض الخدمات التي تقدمها مكاتب الملكية الفكرية والتي لم يتم النظر في تعديلها منذ صدور القانون في عام ٢٠٠٢، وكذا تغليظ العقوبات المفروضة على التعدي على حقوق الملكية الفكرية حيث تلاحظ عدم تحقيق العقوبات المفروضة بموجب أحكام قانون حماية حقوق الملكية الفكرية للهدف التشريعي المرجو من النص عليها وهو الردع العام والخاص.

- **الثانية (متوسطة المدى):** تستهدف إجراء مراجعة شاملة متأنية لكافة التشريعات ذات الصلة بالملكية الفكرية تنصب على المقترحات التشريعية التي تتطلب دراسة متأنية من الناحية الدستورية والقانونية، وإعداد دراسات لتحليل الأثر التشريعي لها، وكذا دراسة التجارب الدولية الناجعة والتي سبقتنا في هذا المجال، وتعتمد هذه المرحلة على وجود كيان مؤسسي متخصص يتولى تلك المراجعات الشاملة يتمثل في الجهاز المصري للملكية الفكرية، على أن تكون الأولوية في تلك المرحلة للنظر في استحداث نصوص قانونية لتنظيم منظمات الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف، وكذا تنظيم المسئولية المدنية والجنائية لمقدمي الخدمة في مجال البرمجيات بصفة عامة وخاصة على شبكات الإنترنت في التعامل مع حقوق الملكية الفكرية، وكذا استحداث نصوص قانونية لتنظيم أوضاع الحاسب الآلي وقواعد البيانات الإلكترونية بما يتسق والبعد التنموي للدولة. وإعداد مشروع قانون ينظم مهنة وكلاء براءات الاختراع والعلامات التجارية وغيرها من حقوق الملكية الفكرية، وإلغاء القانون القائم رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١، وذلك بالنظر إلى التطورات التشريعية والمؤسسية التي طرأت على ذلك المجال والتي سبق بيانها في الموقف الحالي للبيئة التشريعية.

تهيئة البيئة التشريعية للملكية الفكرية

هدف فرعي 1:

التدخل على المدى القصير (بشكل عاجل): العمل على حل المشكلات الجوهرية المتعلقة بمنظومة الملكية الفكرية

خطط العمل والمشروعات والمبادرات
(1) النص صراحة على استخدام الوسائل التكنولوجية في منظومة تسجيل وإيداع حقوق الملكية الفكرية.
(2) إعادة صياغة النصوص القانونية لتحقيق الاستفادة من أوجه المرونة المقررة في نظام الملكية الفكرية وبما يتوافق مع التزامات مصر الدولية.
(3) مراجعة قيم الرسوم المفروضة على بعض الخدمات التي تقدمها مكاتب الملكية الفكرية.
(4) رفع القيم المالية للغرامات الجنائية المفروضة على التعدي على حقوق الملكية الفكرية.
(5) تعديل اللوائح والقرارات المنفذة لقانون حماية حقوق الملكية الفكرية بما يتلاءم مع تعديلات القانون.

هدف فرعي 2:

التدخل على المدى المتوسط: العمل على المراجعة الشاملة للتشريعات المرتبطة بالملكية الفكرية

خطط العمل والمشروعات والمبادرات
(1) قيام الجهاز المصري للملكية الفكرية بعد إنشائه بإجراء مراجعة شاملة لقانون حماية حقوق الملكية الفكرية.
(2) استحداث نصوص قانونية تنظم الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف.
(3) استحداث نصوص قانونية تنظم المسئولية المدنية والجنائية لمقدمي الخدمة في مجال البرمجيات بصفة عامة وعلى شبكات الإنترنت بصفة خاصة في التعامل مع حقوق الملكية الفكرية، وكذا استحداث نصوص قانونية لتنظيم أوضاع الحاسب الآلي وقواعد البيانات الإلكترونية بما يتسق والبعد التنموي للدولة.
(4) إعداد مشروع قانون يعيد تنظيم مزاولة مهنة وكلاء براءات الاختراع والعلامات التجارية وغيرها من حقوق الملكية الفكرية.

الهدف الإستراتيجي الثالث:

تفعيل المردود الاقتصادي للملكية الفكرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

راعت الإستراتيجية في انتقاء المحاور القطاعية ذات الأولوية على المدى القريب الوقوف على احتياجات الدولة الماسة وتوجهاتها القومية ذات الصلة بتلك القطاعات اتساقًا مع أهدافها المعلنة برؤية مصر ٢٠٣٠، ولعله مما ساهم في ذلك الدراسات وأوراق العمل التي أعدتها مجموعات العمل المنبثقة عن اللجنة المكلفة بصياغة الإستراتيجية.

أما بالنسبة للمحاور القطاعية ذات الأولوية على المدى المتوسط فقد رؤي وضعها تحت البحث والدراسة بصورة متأنية وفاحصة لتحليلها والوقوف على عوائدها المتوقعة وآليات تنفيذها على النحو الأمثل؛ توطئة لتنفيذها فور توفر مقوماتها، ولعل اكتمال إنشاء الجهاز المصري للملكية الفكرية سيساهم ولا مراء في دفع عجلة تلك القطاعات وتنميتها وتعزيز الاستفادة منها.

Photo
© Unaihuiziphotography
on Freepik

الهدف الإستراتيجي الثالث

المحاور القطاعية ذات الأولوية على المدى القريب:

- تحويل الإبداعات والابتكارات لأصول قابلة للاستغلال التجاري من خلال نظام الملكية الفكرية.
- تشجيع وتعزيز ودعم الاستغلال التجاري لأصول الملكية الفكرية سواءً المملوكة للدولة أو المملوكة للأفراد.
- تعظيم الاستفادة من الملكية الفكرية في البحث العلمي ونقل وتوطين وإنتاج التكنولوجيا من خلال ربط البحث العلمي بأولويات واحتياجات الصناعة الوطنية.
- استهداف جذب الاستثمارات الأجنبية لدعم أنشطة البحث والتطوير ونقل وتوطين التكنولوجيا، بما يشمله ذلك من تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية الحاكمة للحد من الممارسات التقييدية في عقود نقل التكنولوجيا.
- مراجعة وتطوير سياسات للملكية الفكرية في الجامعات ومؤسسات البحث العلمي وتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية لضبط العلاقة بين أعضاء هيئة التدريس أو أعضاء هيئة البحوث أو طلاب الدراسات العليا بحيث تستند إلى إطار متوازن يحفظ حقوق كافة الأطراف.
- وضع سياسات رشيدة ومتوازنة للملكية الفكرية المتعلقة بالصحة العامة وإتاحة الدواء تحقيقًا للمصلحة العامة.
- استخدام أدوات الملكية الفكرية لتعظيم القيمة الاقتصادية للمشروعات المتوسطة والصغيرة.
- تحديد واستخدام أدوات الملكية الفكرية الملائمة لتعظيم القيمة الاقتصادية للصناعات الثقافية التقليدية.
- تنظيم كيفية الحصول على الثروات البيولوجية تطبيقًا للحق السيادي للدولة على تلك الثروات لاستخدامها في البحث العلمي والاقتسام العادل للمنافع الناشئة عن هذا الاستخدام.

المحاور القطاعية ذات الأولوية على المدى المتوسط:

- الاستخدام الأمثل لأدوات الملكية الفكرية في تعظيم إنتاج الصناعات المصرية المختلفة خاصة في قطاع صناعة تكنولوجيا المعلومات؛ تعزيزًا لمساهمتها في الاقتصاد المصري خاصة في الناتج المحلي الإجمالي.
- الاستخدام الأمثل لأدوات الملكية الفكرية في المجال الزراعي؛ بما يساهم في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي المصري، وذلك من خلال عدة محاور منها:
  - إعداد حزمة من الحوافز والتسهيلات لتشجيع الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير في مجال الأصناف النباتية الجديدة وربطها بأولويات الدولة الغذائية.
  - السعي لتكون مصر مركزًا إقليميًا في مجال إجراء اختبارات الأصناف النباتية (التميز والتجانس والثبات).
- تبني سياسات وبرامج لتحقيق الإبداع والابتكار في مجال التقنيات الخضراء، وذلك لتمكين مصر من الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر تماشيًا مع رؤية مصر ٢٠٣٠ (إستراتيجية التنمية المستدامة) والإستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠.
- الاستخدام الأمثل لأدوات الملكية الفكرية لتعزيز مساهمة الصناعات الثقافية والإبداعية في النمو الاقتصادي من خلال:
  - إقامة علاقة متوازنة بين حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وبين إتاحة المعرفة ونشر الثقافة.
  - وضع أطر للحد من قرصنة الصناعات الإبداعية والثقافية المصرية داخلياً وخارجياً.
  - استحداث أطر قانونية وتشريعية لتنظيم الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف.
- وضع الأطر اللازمة لتحقيق التوازن بين حق الدولة في إتاحة وإنتاج المحتوى التعليمي أو استخدامها في العملية التعليمية لتطويرها وبين حقوق المؤلفين، بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية ذات الصلة.

الهدف الإستراتيجي الثالث: تفعيل المردود الاقتصادي للملكية الفكرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف الفرعي الأول: تعزيز وتشجيع ودعم الاستغلال التجاري لأصول الملكية الفكرية

على الرغم من اهتمام الدولة المصرية بالملكية الفكرية، وامتلاك مصر كثيرًا من أصول الملكية الفكرية بصفة خاصة في مجالي الزراعة والبحث الدوائي، فإن الاستغلال التجاري لأصول الملكية الفكرية في مصر يواجه عديدًا من التحديات، يأتي في مقدمتها: عدم وجود حصر شامل لأصول الملكية الفكرية لاسيما في الجهات الإدارية التابعة للدولة، وعدم وجود تقييمات مالية عادلة وحقيقية لأصول الملكية الفكرية، وارتفاع تكلفة تقييم الأصول غير الملموسة بصفة عامة وأصول الملكية الفكرية بصفة خاصة، وندرة الخبراء التقنيين المتخصصين، وكذلك ضعف الاستغلال الاقتصادي لأصول الملكية الفكرية، نتيجة عدم فعالية إدارة هذه الأصول وبالتالي فقد العوائد الاقتصادية المرتبطة بها، كما تشمل تلك التحديات اختلاف معايير المحاسبة المصرية التي تطبق حاليًا عن معايير المحاسبة الدولية فيما يخص إعادة تقييم الأصول غير الملموسة (ومنها أصول الملكية الفكرية)، ووجود اختلافات بين الجهات الإدارية وبعضها البعض في تطبيق معايير المحاسبة والاعتراف الأولي بالأصول غير الملموسة.

وفي ضوء من أن تقييم أصول الملكية الفكرية هو جوهر الإدارة الفعالة لأصول الملكية الفكرية داخل المؤسسات، إذ لا يقتصر فقط دور التقييم على دعم القرارات الإستراتيجية التي تأخذها هذه المؤسسات، وإنما من شأنها أن تيسر التعامل والتداول والتصرف في تلك الأصول، بل يساعد كذلك على تقييم الشركات بغرض الاندماج أو الاستحواذ أو في حالات الإفلاس أو الرغبة في الاستثمار في شركات رأس المال المخاطر، وكذلك في أغراض إعداد التقارير المالية والضريبية، فقد خلصت الدراسة التي أجرتها مجموعة العمل المنبثقة عن اللجنة إلى عدد من التوصيات يأتي من بينها:

١. إجراء حصر دقيق وشامل لأصول الملكية الفكرية التي تمتلكها الجهات التابعة للدولة، وذلك تمهيدًا لدراسة الإفصاح عما لديها من أصول، مع إعادة النظر في الهيكل القانوني للجهات الحكومية التي تمتلك أصولاً للملكية الفكرية ولا تعترف بها في حساباتها الختامية، وبحث الآليات والوسائل اللازمة لكيفية الاستفادة من تلك الأصول.

٢. تطوير أنظمة التكاليف، أخذًا بنظام التكاليف حسب الأنشطة بما يسمح بتتبع عناصر التكاليف بعمليات الإبداع والابتكار والتطوير حتى يسهل رسملتها.

٣. قيام الهيئة العامة للرقابة المالية من خلال لجنة معايير المحاسبة المصرية، بإصدار دليل تقييم الأصول غير الملموسة خاصة أصول الملكية الفكرية، وتدريب الخبراء التقنيين المتخصصين المسجلين لدى الجهاز المصري للملكية الفكرية المزمع إنشاؤه.

٤. رفع الوعي بأهمية حقوق الملكية الفكرية لدى الأوساط الحكومية، وتقديم خدمات الدعم والمشورة الفنية للجهات الإدارية المختلفة بشأن إدارة واستغلال حقوق الملكية الفكرية التي تمتلكها.

تفعيل المردود الاقتصادي للملكية الفكرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

هدف فرعي 1:

تعزيز وتشجيع ودعم الاستغلال التجاري لأصول الملكية الفكرية

خطط العمل والمشروعات والمبادرات
(1) إصدار دليل تقييم أصول الملكية الفكرية استكمالاً للمعايير المصرية للتقييم المالي للمنشآت الصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية.
(2) تدريب الخبراء التقنيين المتخصصين في تقييم الأصول غير الملموسة وبصفة خاصة أصول الملكية الفكرية، وإنشاء سجل لقيدهم بالجهاز المصري للملكية الفكرية.
(3) العمل على تطوير تطبيقات إلكترونية (برامج كمبيوتر) متخصصة ومجانية تكون متاحة -بصفة خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة لاستخدامها في تقييم أصولها غير الملموسة إذا رغبت في إجراء ذلك ذاتيا. بحيث تعمل تلك البرامج على وضع أسس التقييم والتصنيف لتلك الأصول من خلال نماذج مالية على غرار برنامج Ipscore والذي يوفره مكتب براءات الاختراع الأوروبي EPO.
(4) إجراء حصر دقيق وشامل لأصول الملكية الفكرية للجهات والشركات التابعة للدولة؛ وذلك تمهيدًا لدراسة الإفصاح عما لديها من تلك الأصول، وذلك من خلال إعداد إيضاحات متممة لحساباتها الختامية وفقًا لمعايير المحاسبة المصرية.
(5) إعداد دراسة تفصيلية حول تطوير أنظمة التكاليف أخذًا بنظام التكاليف حسب الأنشطة بما يسمح بتتبع عناصر التكاليف المرتبطة بعمليات الإبداع والابتكار والبحث والتطوير، حتى يسهل رسملتها والاعتراف بها واعتبارها من ضمن أصول الملكية الفكرية، وكذا إعداد دراسة متعمقة حول التحول إلي تطبيق معايير المحاسبة المصرية كما في الهيئات الاقتصادية التابعة للدولة من خلال قيام وزارة المالية بتعديل التشريعات والقوانين المرتبطة.
(6) إعداد دورات تدريبية للعاملين بالجهات والشركات وأصحاب الأعمال لتوعيتهم وتكوين مهارتهم اللازمة لكيفية إضافة قيمة اقتصادية لأصول الملكية الفكرية، وكيفية إدارتها وتداولها والترخيص باستغلالها.

الهدف الإستراتيجي الثالث: تفعيل المردود الاقتصادي للملكية الفكرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف الفرعي الثاني: تعظيم الاستفادة من الملكية الفكرية في البحث العلمي وربطه باحتياجات الصناعة الوطنية

أولت الإستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية اهتمامًا بالغًا بتعظيم الاستفادة من الملكية الفكرية في البحث العلمي وربطه باحتياجات الصناعة الوطنية، حيث استهدفت عدة مشروعات وخطط عمل انصبت بالأساس على تحديد أولويات الدولة في مختلف مجالات الصناعة وفق أسس علمية منهجية.

وقد وضعت الإستراتيجية نصب عينيها ضرورة العمل على قياس معدلات الاستهلاك في السوق المحلي ومراقبة البيانات الخاصة بالسلع والمنتجات المستوردة، على أن يتم اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتوجيه إمكانات الدولة في القطاعين العام والخاص نحو تلبية تلك الاحتياجات الصناعية من خلال البحث العلمي واستغلال مكونات الملكية الفكرية في سد الفجوة التكنولوجية اللازمة لذلك.

وعلاوة على ذلك، فإن ربط أولويات الدولة في القطاع الصناعي بمشروعات الباحثين والدارسين في الجامعات وغيرها من المؤسسات العلمية والبحثية أصبح ضرورة لا غنى عنها، وهو ما يستلزم تفعيل قنوات التواصل والتعاون والتنسيق بين المؤسسات والمعاهد الأكاديمية والبحثية وبين القطاع الخاص الصناعي، بما يكفل تعظيم الاستفادة من الموارد المالية والفنية للصناعة والإمكانات العلمية والبحثية للمؤسسات البحثية والأكاديمية ويعزز أنشطة البحث والتطوير، ويحقق التكامل والتناغم بينها، وذلك كله وصولاً إلى زيادة القدرة التنافسية للصناعة الوطنية، وتشجيع إنتاج تكنولوجيا محلية قابلة للحماية بموجب نظام الملكية الفكرية.

ولذا، فقد خلصت الدراسة التي أجرتها مجموعة العمل المختصة إلى عدد من التوصيات في هذا الشأن، من أهمها:

وضع آليات للتنسيق بين الجهات المعنية تحقيقًا للتكامل بين المؤسسات البحثية والأكاديمية وقطاع الصناعة، ليتسنى من خلال هذا التنسيق إعداد خريطة بالأولويات والمشروعات المستهدفة ودراسة الحوافز والتسهيلات المناسبة واللازمة لتوجيه جهود البحث والتطوير إلى هذه الأولويات.

إتاحة معلومات البراءات وغيرها من مجالات الملكية الفكرية المسموح بتداولها واستغلال ما يقع أو يسقط منها في الملك العام، تمهيدًا لاستخدامها على نحو فعال.

تحفيز وتشجيع أعضاء هيئات التدريس والبحوث والطلاب والباحثين على توجيه جهودهم البحثية لخدمة أولويات الصناعة.

تفعيل المردود الاقتصادي للملكية الفكرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

هدف فرعي 2:

تعظيم الاستفادة من الملكية الفكرية في البحث العلمي وربطه باحتياجات الصناعة الوطنية

خطط العمل والمشروعات والمبادرات

(1)

وضع آليات للتنسيق بين الجهات المعنية لتحقيق التكامل بين المؤسسات البحثية والأكاديمية من جانب، وقطاع الصناعة بمختلف أفرعه من جانب آخر، لدعم أنشطة البحث والتطوير في المجالات الصناعية المعتمدة على التكنولوجيا والتي تمثل أولوية للدولة المصرية.

وتستهدف آليات التنسيق تنفيذ ما يأتي:

- إعداد خريطة محددة لأولويات الدولة في مختلف مجالات الصناعة، وتعميمها على كل من المؤسسات الأكاديمية والبحثية والجامعات والقطاعين العام والخاص في مختلف مجالات الصناعة.
- دراسة وضع حزمة من الحوافز والتسهيلات للقطاع الخاص لتوجيه جهود البحث والتطوير وكذا التصنيع بشكل عام إلى خريطة الأولويات القومية المشار إليها.
- التنسيق مع الجامعات لربط مشروعات الخريجين وباحثي الدراسات العليا خاصة في الجامعات التكنولوجية بخريطة الأولويات القومية المشار إليها.
- تفعيل دور بنك الابتكار المصري كمنصة إلكترونية تتيح التواصل بين المؤسسات البحثية والأكاديمية والمبتكرين والمبدعين، وقطاع الصناعة؛ لربط الاحتياجات التكنولوجية لهذا القطاع من المعارف والمعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية (براءات الاختراع - نماذج المنفعة - النماذج الصناعية وغيرها) وحقوق أصحابها.

---

(2)

إتاحة معلومات البراءات وغيرها من مجالات الملكية الفكرية المسموح بإتاحتها واستغلال ما يقع منها أو يسقط في الملك العام، وتشجيع كل من المؤسسات الأكاديمية والبحثية والصناعية والتجارية على استخدامها على نحو فعال، وخاصة في إطار مشروعات المشاركة في البحث والتطوير بكافة الطرق المتاحة سواء بعقد مؤتمرات وورش عمل وندوات أو باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة.

---

(3)

إعداد دراسة حول كفاءة وفعالية مكاتب دعم الابتكار ونقل التكنولوجيا في ربط مخرجات البحث العلمي بالصناعة وتسويقها، لتفعيل دور تلك المكاتب في وضع مشروعات المشاركة بين المؤسسات البحثية والأكاديمية وقطاع الصناعة.

---

(4)

دراسة وضع حزمة من الحوافز لتشجيع وتحفيز أعضاء هيئات التدريس والبحوث والطلاب بالمؤسسات الأكاديمية والبحثية على توجيه جهودهم البحثية لخدمة أولويات الصناعة.

---

(5)

إعداد أدلة استرشادية لعقود الترخيص باستغلال حقوق الملكية الفكرية ونقل وتوطين التكنولوجيا يراعى فيها البعد التنموي.

الهدف الإستراتيجي الثالث

الهدف الإستراتيجي الثالث: تفعيل المردود الاقتصادي للملكية الفكرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف الفرعي الثالث: تطبيق سياسات رشيدة ومتوازنة للملكية الفكرية في مجال الصحة العامة وإتاحة الدواء

إن لحقوق الملكية الفكرية، وخاصة الحقوق الاستئثارية لبراءات الاختراع، أهمية كبيرة في مجال صناعة المنتجات الدوائية والمستلزمات الصحية؛ فهي من جانب تمثل وسيلة لتشجيع أنشطة البحث والتطوير والاستثمار في هذا المجال، ومن جانب آخر، فإنها قد تشكل عائقًا أمام إتاحة الدواء للمرضى بكميات كافية وبأسعار معقولة إذا أساء أصحاب تلك الحقوق الاستئثارية استخدامها.

ومع انضمام جمهورية مصر العربية إلى منظمة التجارة العالمية والتزامها بأحكام اتفاقية الجوانب التجارية المتصلة بالملكية الفكرية (تريبس)، حرص المشرع المصري على قراءة نصوص الاتفاقية بتمعن في ضوء أهدافها ومبادئها والاستفادة من مساحة السياسات الواردة فيها والمتاح للدول الأعضاء بموجبها تبني اختيارات معينة بما يتلاءم مع أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، والتي تعرف بأوجه المرونة. ثم صدر إعلان الدوحة بشأن اتفاقية التريبس والصحة العامة عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في نوفمبر ٢٠٠١ مؤكدًا على حق الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في استخدام نصوص اتفاقية التريبس التي تنطوي على أوجه المرونة بالكامل وذلك لحماية الصحة العامة، وعلى وجه الخصوص، تعزيز إتاحة الأدوية للجميع. وبالفعل، فقد تضمنت نصوص قانون حماية حقوق الملكية الفكرية المصري العديد من أوجه المرونة فيما يتعلق بقضايا الصحة العامة.

ولقد نص دستور جمهورية مصر العربية الصادر عام ٢٠١٤ على التزام الدولة بحماية حقوق الملكية الفكرية بشتى أنواعها في كافة المجالات. كما نص على حق المواطن في الصحة وفي الرعاية الصحية المتكاملة، وعلى كفالة الدولة لحرية البحث العلمي، وعلى استهداف النظام الاقتصادي لتحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، وعلى التزام النظام الاقتصادي بدعم محاور التنافس وتشجيع الاستثمار، ومن ثم تسعى الدولة إلى تبني نظام متوازن للملكية الفكرية يسهم في تشجيع أنشطة الإبداع والابتكار والبحث والتطوير لتقديم منتجات وخدمات تلبي احتياجات المجتمع وفي الوقت ذاته لا يقف عائقًا أمام إتاحة الدواء أو نمو صناعة الدواء المحلية، مع ضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي ستنعكس على منظومة الصحة العامة في جمهورية مصر العربية.

وبناءً على ما تقدم فقد ركزت الإستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية في هذا المحور على هدف عام مؤداه توظيف نظام الملكية الفكرية لخدمة الصحة العامة في مصر، وينبثق عن هذا الهدف العام عدة أهداف فرعية تنقسم إلى شقين:

الأول: من الناحية المؤسسية:

ويتمثل في تحديد الأطراف المعنية بقضايا الملكية الفكرية والصحة العامة بجمهورية مصر العربية، وتحديد الأدوار المنوطة بكل منها، ووضع إطار عمل متسق بين تلك الأطراف.

الثاني: من الناحية التنفيذية:

حيث ينصب هذا الشق على تعزيز الاستخدام الفعال والكفء لأوجه المرونة الواردة بقانون حماية حقوق الملكية الفكرية المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ والمستمدة من الاتفاقيات الدولية الملزمة، بما يسهم في إدارة ملف الصحة العامة المصري على أفضل نحو ممكن، لتحقيق التوازن بين مصالح مالكي حقوق الملكية الفكرية ومصالح المجتمع، كما يهدف إلى استخدام معلومات البراءات المسموح بإتاحتها والملك العام في مجال الصيدلة والصحة العامة على نحو فعال، وكذا بدعم صناعة الدواء والمستلزمات الطبية محليًا، وتيسير نقل التكنولوجيا، ورفع الوعي بسياسات الملكية الفكرية المتصلة بالصحة العامة.

تفعيل المردود الاقتصادي للملكية الفكرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

هدف فرعي 3:

تطبيق سياسات رشيدة ومتوازنة للملكية الفكرية في مجال الصحة العامة وإتاحة الدواء

خطط العمل والمشروعات والمبادرات

(1)

استخدام نظام الملكية الفكرية لتطوير السياسات العامة للدواء والصحة العامة، بهدف تأمين إتاحة الدواء الآمن والفعال بأسعار مناسبة، وتعزيز الإنتاج المحلي من الأدوية والمستلزمات الطبية والتكنولوجيا الصحية لتغطية الاحتياجات المحلية المتنامية ولأغراض التصدير.

---

(2)

استخدام معلومات البراءات وغيرها من مجالات الملكية الفكرية المسموح بإتاحتها وتلك التي تقع منها أو تسقط في الملك العام؛ لتيسير إتاحة الدواء والمستلزمات الطبية وتعزيز التصنيع المحلي للمنتجات الصيدلية والمستحضرات والمستلزمات الطبية وتشجيع شركات الدواء على استخدامها لدعم منظومة البحث والتطوير

---

(3)

وضع آليات محددة للتنسيق والتعاون بين الجهات الإدارية المعنية بالصحة العامة وقطاع الدواء سواءً لتشجيع صناعة الدواء المحلية وتوفير أوجه الدعم المستدام للمشروعات الصغيرة في المجال الصحي أو لاستخدام المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية في التفاوض حول توفير المستحضرات والمستلزمات الطبية اللازمة من الخارج.

---

(4)

تشجيع شركات الدواء والمستلزمات الطبية المحلية على إنشاء وحدات للبحث والتطوير لتقديم منتجات تلبي احتياجات المجتمع المصري ويمكن تصديرها، وبوجه خاص فيما يتعلق بتصنيع المواد الخام للمستحضرات الدوائية.

الهدف الإستراتيجي الثالث: تفعيل المردود الاقتصادي للملكية الفكرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف الفرعي الرابع: تعظيم القيمة الاقتصادية للمشروعات المتوسطة والصغيرة باستخدام أدوات الملكية الفكرية

تُشكل المشروعات المتوسطة والصغيرة مكونًا هامًا في اقتصادات الدول سواء المتقدمة أو النامية، حيث تساهم بصورة كبيرة في توفير فرص العمل، كما أنها وسيلة لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص، فضلاً عن احتياجها إلى تكلفة رأسمالية منخفضة نسبيًا لبدء النشاط فيها، هذا وتتميز الصناعات الصغيرة بقدرتها على توظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة، كما تعطي فرصة للتدريب أثناء العمل لرفع القدرات والمهارات، وبالإضافة إلى ذلك، تنخفض نسبة المخاطرة فيها بالمقارنة بالشركات الكبرى، وأخيرًا، فإنها تساهم في تحسين الإنتاجية وتوليد وزيادة الدخل، ووفقًا لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، فإن المشروعات المتوسطة والصغيرة تساهم بنحو ٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي المصري، وتغطى ٩٠٪ من التكوين الرأسمالي، فيما تمثل المشروعات الصناعية الصغيرة ١٣٪ من قيمة الإنتاج الصناعي. ولكن تبلغ نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الصادرات المصرية نحو ٤% فقط.

كما تشير التجارب الدولية الناجحة للمشروعات المتوسطة والصغيرة إلى ضرورة وجود منهج واضح وأهداف محددة لتنمية هذه المشروعات، لما لها من دور فعال في دعم التنمية الاقتصادية والمجتمعية فضلاً عن تعزيز الابداع والابتكار. ومن أهم عناصر ذلك المنهج هو تفعيل استخدام نظام الملكية الفكرية في قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة، ولعل من أهم العقبات التي تواجه أصحاب تلك المشروعات في سبيل التطبيق الأمثل لمنظومة حماية الملكية الفكرية ضعف التنسيق الفعال بين الهيئات التي تخدم هذه المشروعات فيما يتعلق بتشجيعها وتوعيتها بكيفية استغلال مميزات نظام الملكية الفكرية، وتدريبها على حماية ابتكاراتها واستغلالها تجاريًا.

وفي هذا الصدد وفيما يخص الهدف الاستراتيجي الثالث والمعني بتفعيل المردود الاقتصادي للملكية الفكرية، فقد خصصت الإستراتيجية هدفًا فرعيًا رابعًا للتركيز على تعظيم القيمة الاقتصادية للمشروعات المتوسطة والصغيرة باستخدام أدوات الملكية الفكرية، من خلال تصميم وتنفيذ برامج توعية لأصحاب تلك المشروعات، ووضع آليات تنسيق بين الهيئات الصناعية المختلفة ومكاتب الملكية الفكرية أو الجهاز المصري للملكية الفكرية فور إنشائه، وإتاحة المعلومات الخاصة ببراءات الاختراع والنماذج الصناعية التي سقطت في الملك العام لأصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة وتشجيعهم على توليد نماذج المنفعة والاستفادة منها على وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الخاصة بالهيئات المعنية.

تفعيل المردود الاقتصادي للملكية الفكرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

هدف فرعي 4:

تعظيم القيمة الاقتصادية للمشروعات المتوسطة والصغيرة باستخدام أدوات الملكية الفكرية

خطط العمل والمشروعات والمبادرات
(1) تصميم وتنفيذ برامج للتوعية وبناء القدرات لدى المشروعات المتوسطة والصغيرة فيما يخص نظم براءات الاختراع ونماذج المنفعة والنماذج الصناعية والعلامات التجارية وكيفية الاستفادة منها لتطوير مشروعاتها وتعزيز وضعها التنافسي في السوق.
(2) وضع آليات للتنسيق والتعاون بين جهاز المشروعات المتوسطة والصغيرة وبين مكاتب الملكية الفكرية المختصة (الجهاز المصري للملكية الفكرية) ويشمل ذلك نشر الروابط الإلكترونية للمكاتب على موقع الجهاز.
(3) إتاحة المعلومات الخاصة ببراءات الاختراع والنماذج الصناعية ونماذج المنفعة والأصناف النباتية غير المحمية المسموح بإتاحتها أو التي تقع أو سقطت في الملك العام للمشروعات المتوسطة والصغيرة لتحقيق الاستفادة منها واستغلالها اقتصاديًا سواء بعقد مؤتمرات وورش عمل وندوات أو باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة.
(4) عمل حصر للمشروعات التي تحمل صورًا من الموارد الوراثية، والمعارف التقليدية، والتعبيرات الثقافية التقليدية وإعداد دراسة عن الآليات اللازمة لتشجيعها وحماية حقوق الملكية الفكرية المنبثقة عنها وتقديم الحزم التمويلية المناسبة لأصحاب هذه المشروعات لتعزيز استغلالها اقتصادياً واستشراف فرص تصدير منتجاتها للخارج.
(5) تدعيم نظام حماية نماذج المنفعة بما يحقق مصلحة المشروعات المتوسطة والصغيرة عن طريق تقليل مدد فحص نماذج المنفعة وزيادة مدة الحماية.
(6) ربط مشروعات طلاب الكليات والمعاهد الفنية الحكومية والخاصة بالتجمعات الحرفية والصناعات التقليدية بهدف خلق تصميمات مبتكرة للمنتجات التراثية تناسب تفضيلات المستهلكين وتواكب الاتجاهات العالمية.

الهدف الإستراتيجي الثالث: تفعيل المردود الاقتصادي للملكية الفكرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف الفرعي الخامس: تعظيم المردود الاقتصادي لقطاعي السياحة والتراث باستخدام أدوات الملكية الفكرية

يُمثل القطاع السياحي في مصر أحد أبرز روافد الاقتصاد. لذا فإن الاهتمام بتنمية وتطوير هذا القطاع سيسهم ولا شك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصري. وقد مثلت أزمة كوفيد - ١٩ العالميَّة فرصة لإعادة النَّظر في تنمية السياحة وتغيير الفكر السِّياحي ومفهوم المقاصد والمؤسسات السياحية، وإعادة بناء منظومة سياحية تراثية أثرية جديدة من الابتكار والاستثمار.

وحيث إن نظام الملكية الفكرية يمس كافة القطاعات ذات الأهمية الاقتصادية، ومنها قطاع السياحة على وجه الخصوص، فكان من الجدير دراسة العلاقة بين الملكية الفكرية والسياحة وتسليط الضوء على كيفية استخدام نظام الملكية الفكرية على نحو فعال في تعزيز قدرة القطاع السياحي على المنافسة وتعظيم قيمة المردود الاقتصادي منه. ليس هذا فحسب، بل إن توظيف أدوات الملكية الفكرية في تنمية قطاع السياحة يمكن أن يسهم في التغلب على بعض العوائق التي تواجه هذا القطاع من خلال تشجيع مختلف صور الابتكار المرتبطة بالسياحة والمساعدة في إنشاء قيمة اقتصادية من تلك الابتكارات من خلال تحويلها إلى منتجات وخدمات يمكن استغلالها لإدرار عوائد مادية.

كما أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين قطاع السياحة وبين التراث الثقافي والحضاري الملموس وغير الملموس. وهنا أيضًا يمكن أن تلعب الملكية الفكرية دورًا هامًا في تشجيع وتعظيم القيمة الاقتصادية للابتكارات التي تبنى على مختلف صور هذا التراث والتي يمكن في الوقت ذاته توظيفها في القطاع السياحي وتكون مصدرًا لعائد اقتصادي منها.

ويتمثل المردود الاقتصادي المستهدف من استخدام أدوات الملكية الفكرية في قطاع السياحة والتراث في عدة نقاط، من أهمها فتح أسواق محلية جديدة لدعم المشروعات الصغيرة مما يؤدي إلى رفع مستوى الفرد وينتج عنه مردود اقتصادي متزايد بمرور الوقت، وكذا فتح أسواق عالمية جديدة تهدف إلى زيادة عدد الصادرات للمنتجات المصرية التراثية في الأسواق الدولية، كما يستهدف كذلك تسجيل حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالحرف والصناعات التراثية والفعاليات والمهرجانات السياحية، للاستفادة من العائد التجاري لاستغلال تلك الحقوق مثل العلامات التجارية (خاصة الجماعية) والتصميمات والنماذج الصناعية.

ويمكن استخدام أدوات الملكية في تحويل المنتجعات السياحية القائمة إلى منتجعات صديقة للبيئة تقوم على استخدام التقنيات والابتكارات الصديقة للبيئة مع حماية تلك الخدمات تحت علامة تجارية وشعار يعكس انطباعها؛ وذلك تدعيمًا لسياسات الدولة لمواجهة التغيرات المناخية.

تفعيل المردود الاقتصادي للملكية الفكرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

هدف فرعي 5:

تعظيم المردود الاقتصادي لقطاعي السياحة والتراث باستخدام أدوات الملكية الفكرية

خطط العمل والمشروعات والمبادرات
(1) دعم واحتضان الشراكات المجتمعية ورواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاعي السياحة والتراث، وحماية العلامات التجارية والتصميمات الصناعية وصور الملكية الفكرية الأخرى المتعلقة بمنتجاتهم، ودعم تسويق تلك المنتجات
(2) تشجيع إنشاء تجمعات للحرف والصناعات التقليدية، ودعم تسويق وتصدير منتجاتها في الوجهات السياحية المستهدفة وحماية العلامات التجارية والعلامات الجماعية والتصميمات الصناعية وصور الملكية الفكرية الأخرى دوليًا.
(3) الترويج للسياحة العلاجية، وتنظيم مهرجان سنوي في الوجهات السياحية المتعلقة، ودعم المشروعات العاملة في هذا المجال، وحماية صور الملكية الفكرية المتعلقة بابتكاراتهم وبمواد الدعاية والترويج للمهرجان.
(4) حصر وتوثيق أصناف الطعام التراثي المميز للوجهات السياحية، والقصص المأثورة المتعلقة بها، من خلال صور التعبير المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية، وتشجيع الابتكارات الخاصة بحفظها وتعبئتها والترويج لها، وحماية صور الملكية الفكرية المتعلقة بها.
(5) تشجيع تطوير وتحويل بعض المنتجعات السياحية القائمة إلى منتجعات صديقة للبيئة تقوم على استخدام التقنيات والابتكارات الصديقة للبيئة مع حماية تلك الخدمات تحت علامة تجارية وشعار يعكس انطباعها.

الهدف الإستراتيجي الثالث: تفعيل المردود الاقتصادي للملكية الفكرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف الفرعي السادس: إنشاء آلية لتقاسم المنافع الناشئة عن الموارد الأحيائية ومعارفها التقليدية وتطبيقها:

منذ زمن بعيد استقر في مخيلة الأفراد أن التنوع الأحيائي الطبيعي وكذلك المطور من قبل الإنسان هبة من الخالق سبحانه وتعالى ينتفع به الكافة ولا تستأثر به جماعة دون غيرها. وقد ساهم يسر انتقال عناصر التنوع الأحيائي بين الدول دون مقابل في دعم تلك الأفكار. بيد أن التطور الحديث في علوم الحياة في غضون النصف الثاني من القرن العشرين شجع بعض الدول المتقدمة على منح حقوق ملكية فكرية استئثارية لمبتكري بعض سلالات التنوع الأحيائي، مما ترتب عليه عوائد طائلة استحوذوا عليها دون مشاركة دول المنشأ من العالم الثالث، مما نبه الأذهان إلى حتمية الاعتراف بسيادة الدول على تنوعها الأحيائي الوطني وعلى المعارف التراثية ذات الصلة ومشاركتها في منافع الابتكار الناشئة عنها.

وقد تبنت تلك الأفكار اتفاقية التنوع البيولوجي عام ١٩٩٤ التي انضم إليها حتى الآن ما يزيد عن ١٩٠ دولة تمثل تقريبًا كل دول العالم. ومن ناحية أخرى فقد ألزمت اتفاقية منظمة التجارة العالمية حول الجوانب التجارية المتصلة بالملكية الفكرية (التريبس) أعضاء المنظمة بمنح براءات اختراع لكل مجالات التقانة سواء كانت لطريقة الصنع أو للمنتج النهائي، بما فيها الكائنات الدقيقة والطرق غير البيولوجية والبيولوجية الدقيقة لإنتاج النباتات أو الحيوانات، إذا ما توافرت لها الشروط الثلاثة للبراءة وهى الجدة والخطوة الابتكارية والقابلية للتطبيق الصناعي، كما أتاحت التريبس للأعضاء حرية منح البراءات أو حقوق استئثارية مقابلة للطرق التي تكون في أساسها بيولوجية لإنتاج النباتات أو الحيوانات.

إلا أنه ولما كان منح البراءات سواء للمجالات الملزمة أو الاختيارية يتم دونما النظر الى الأصل الأحيائى أو المعرفي التقليدي الذى استمدت منه تلك البراءات، فقد أثيرت مشكلة إمكانية أن تكون تلك الاختراعات مستمدة من موارد أحيائية أو معارف تقليدية خاصة بدول أخرى وبخاصة الدول النامية، وهو ما يُشكل انتهاكًا لحقوق سيادة تلك الدول على مواردها ومعارفها، فضلاً عن الغبن لحقوقها المالية في عوائد تلك الحقوق، ومن هنا جاء اقتسام المنافع الناشئة عن استغلال التنوع الأحيائى الوطني والمعارف التراثية المتصلة به في مقابل تيسير النفاذ إليه كأحد أهداف ثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي.

وقد نشطت معظم الدول النامية مع نهاية القرن العشرين في إصدار تشريعات وطنية تنظم النفاذ إلى تنوعها الأحيائي الوطني ومعارفها التراثية المتصلة به واقتسام المنافع الناشئة عن استغلاله كحائط صد وطني مانع لاستيلاء الغير عليه دون مقابل.

وبالنظر إلى ما تتمتع به مصر من وضع خاص في مجال التنوع الأحيائي، حيث تنتشر فيها البيئات البكر غير المأهولة أو المتطرفة كما هو الحال مثلا في صحاري مصر وشبه جزيرة سيناء ومنطقة البحر الأحمر، والتي تجتذب العديد من المؤسسات الأجنبية الراغبة في التنقيب عن تنوع أحيائي فريد، لما له من قيمة اقتصادية هائلة في مجال ابتكار الأدوية والمواد الصناعية وغيرها، تمهيدًا للاستحواذ عليه دون مقابل في غياب تشريع وطني ينظم اقتسام المنافع الناشئة عن تلك الموارد.

فقد سعت الإستراتيجية إلى العمل على تفعيل المردود الاقتصادي من الموارد الأحيائية والمعارف التقليدية المصرية والمنافع الناشئة عنها بإدراج عدة مشروعات للحفاظ على سيادة مصر وحقوقها المالية المتصلة بها، سواءً بإصدار تشريع وطني لتنظيم النفاذ إلى الموارد الأحيائية والاقتسام العادل للمنافع الناشئة عن استخدامها، أو إنشاء سجل وطني مفتوح يشمل قاعدة البيانات المتاحة من الموارد الأحيائية والمعارف التقليدية المرتبطة بها سواءً المتاحة حاليًا أو ما ينشأ أو يسجل مستقبلاً، وكذلك متابعة الوضع الدولي المتعلق باقتسام المنافع الناشئة عن الموارد الأحيائية ومعارفها التقليدية من خلال تشكيل مجموعة عمل متخصصة يعهد إليها إدارة ملف التفاوض المصري في هذا المجال.

تفعيل المردود الاقتصادي للملكية الفكرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

هدف فرعي 6:

تنظيم النفاذ إلى الموارد الأحيائية وما يتصل بها من معارف تقليدية واقتسام المنافع الناشئة عنها

خطط العمل والمشروعات والمبادرات
(1) إصدار تشريع وطني لتنظيم النفاذ إلى الموارد الأحيائية والاقتسام العادل للمنافع الناشئة عن استخدامها بما يتوافق مع اتفاقية التنوع البيولوجي والبروتوكولات المنبثقة عنها.
(2) إنشاء سجل وطني مفتوح يشمل قاعدة البيانات المتاحة من الموارد الأحيائية و ما يتصل بها من معارف تقليدية سواءً المتاحة حاليًا أو ما ينشأ أو يسجل مستقبلاً.
(3) متابعة الوضع الدولي المتعلق بالنفاذ إلى الموارد الأحيائية وما يتصل بها من معارف تقليدية واقتسام المنافع الناشئة عنها من خلال تشكيل مجموعة عمل متخصصة يعهد إليها إدارة ملف التفاوض المصري في هذا المجال.

الهدف الإستراتيجي الرابع:

توعية فئات المجتمع المصري بالملكية الفكرية

تتمتع مصر بثروة كبيرة من النتاج الفكري والتراث الوطني، بيد أن غياب الوعي بمفاهيم الملكية الفكرية والإبداع والابتكار أدى إلى عدم الاستغلال الأمثل للفرص الاقتصادية المتاحة للدولة من تفعيل دور الملكية الفكرية في كافة المجالات. ولذا يهتم الهدف الإستراتيجي الرابع بنشر الوعي بهذه المفاهيم لتحفيز فئات المجتمع المختلفة على الابتكار والإبداع والبحث والتطوير وإنتاج التكنولوجيا والثقافة والفنون لتنمية المجتمع اقتصاديًا واجتماعيًا وعلميًا وثقافيًا، ومن ثم المشاركة في إنتاج الملكية الفكرية والاستفادة منها واستغلالها اقتصاديًا، فضلاً عن احترام الحقوق غير المتعلقة بالملكية الفكرية استكمالاً لجهود الدولة المصرية في بناء الإنسان المصري، وزرع قيم النزاهة والأمانة واحترام القانون واحترام حقوق الآخرين.

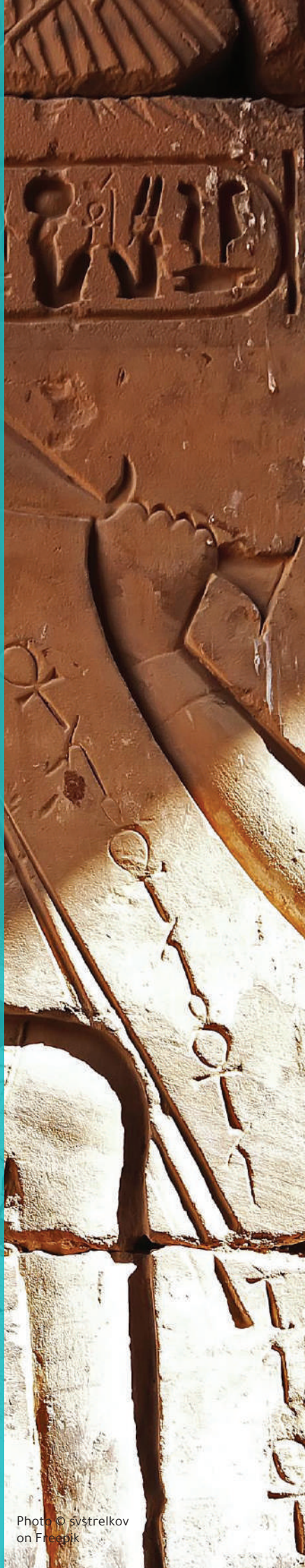

Photo © svstrelkov on Freepik

الهدف الإستراتيجي الرابع: توعية فئات المجتمع المصري بالملكية الفكرية

التعليم هو حجر الأساس لنهضة الأمم، فإذا ما أرادت دولة أن تتخذ خطوات جادة لتتقدم اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وحضاريًا جاء تطوير نظم التعليم على قائمة أولوياتها. ولا شك أن ذلك يستلزم بشكل أساسي أن تشمل أهداف التعليم تعزيز مهارات الإبداع والابتكار لدى المتعلمين وبناء قدراتهم لتوظيفها على نحو فعال لتوليد حلول مبتكرة والتوصل إلى اختراعات وتقديم منتجات وخدمات، وكذا أعمال أدبية وفنية وعلمية. ومن هنا تبرز ضرورة تبني سياسة لتعليم الابتكار والإبداع وريادة الأعمال، لتأهيل الطلاب في مختلف مراحل التعليم ليكونوا قادرين على الإبداع والابتكار وإنشاء وتطوير المشروعات، وهو ما سيسهم بدوره في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ولقد نص دستور مصر في المادة (١٩) منه على أن من أهداف التعليم تأصيل المنهج العلمي في التفكير وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار. وبالنظر إلى إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، نجد أن الرؤية الإستراتيجية للمعرفة والابتكار والبحث العلمي تستهدف الوصول بمصر إلى مجتمع مبدع ومبتكر ومنتج للعلوم والتكنولوجيا والمعارف، يتميز بوجود نظام متكامل يضمن القيمة التنموية للابتكار والمعرفة ويربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأهداف والتحديات الوطنية، وأن الرؤية الإستراتيجية للتعليم تشمل ضمن ما تستهدفه أن يكون التعليم والتدريب مرتكزًا على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنيا وتقنيا وتكنولوجيا وأن يساهم أيضا في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكاناتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته ومستنير ومبدع ومسئول. إذا فهناك اهتمام قائم بالفعل بتشجيع الإبداع والابتكار لتحقيق التنمية المجتمعية.

وترتبط الملكية الفكرية ارتباطًا وثيقًا بالابتكار والإبداع وريادة الأعمال، حيث تتمثل الملكية الفكرية في إبداعات العقل البشري بمختلف صورها وتشمل أهداف أنظمة حقوق الملكية الفكرية تعزيز الأنشطة الابتكارية والإبداعية وتشجيع عمليات البحث والتطوير. علاوة على ذلك، فإن الاستخدام الأمثل لحقوق الملكية الفكرية يمكن من تعظيم الاستفادة من نواتج الابتكار والإبداع في كافة المجالات والقطاعات في سبيل تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة. ولذا، فإن فهم نظام الملكية الفكرية هو أمر ضروري وملح إذا ما أردنا توظيف هذا النظام واستخدامه على النحو الأمثل للمساهمة في دفع عجلة التنمية.

وفي ضوء ما تقدم، وحيث يشكل طلاب المدارس والجامعات فئات مجتمعية هامة لا ينبغي إغفالها، تعظم أهمية تضمين مفاهيم الإبداع والابتكار والملكية الفكرية في مناهج التعليم بكافة مراحله، ومن ثم فقد ركزت الإستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية في هذا المحور على هدف عام مؤداه تطوير النظام التعليمي لإعداد جيل قادر على الإبداع والابتكار وإنتاج الملكية الفكرية واستخدامها بكفاءة لتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع، وينبثق عن هذا الهدف العام عدة أهداف فرعية تتمثل في تهيئة بيئة تعليمية داعمة للابتكار والإبداع، وتضمين مفاهيم الابتكار والإبداع وأساسيات الملكية الفكرية في مناهج التعليم بمختلف مراحله، ورفع مستوى الوعي لدى طلاب المدارس والجامعات - بما يتلاءم مع أعمارهم - بأهمية الملكية الفكرية وبناء قدراتهم لاستخدام نظمها على نحو فعال.

توعية فئات المجتمع المصري بالملكية الفكرية

هدف فرعي 1:

نشر وتعزيز الوعي العام بالملكية الفكرية ومحاور الإستراتيجية

خطط العمل والمشروعات والمبادرات
(1) إطلاق حملة إعلامية في وسائل الإعلام العامة والخاصة ووسائل الإعلان البديلة ومنصات التواصل الاجتماعي؛ لنشر الوعي بالملكية الفكرية ومجالاتها المختلفة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي وضرورة احترام حقوق الملكية الفكرية للغير وتشجيع المواطنين على الإبداع والابتكار.
(2) إقامة مسابقات سنوية للمبدعين والمبتكرين، ورعايتهم وتقديم كافة أوجه الدعم المادي والفني للمشاركة في المحافل الدولية ذات الصلة بالملكية الفكرية.
(3) دراسة منح جائزة وطنية سنوية للملكية الفكرية مع التركيز على العوامل الرئيسية للابتكار والإبداع.
(4) دراسة إنشاء متحف للمبتكرين والمبدعين المصريين في مجالات العلوم والآداب والفنون على مر التاريخ؛ لتوعية فئات المجتمع المصري وبخاصة الأطفال والمراهقون والشباب من الجنسين بمساهمة كل منهم في منظومة الملكية الفكرية، وأثر ذلك على مصر والبشرية اجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا وعلميًا.

هدف فرعي 2:

دمج مفاهيم الإبداع والابتكار والملكية الفكرية في العملية التعليمية بالمرحلة قبل الجامعية

خطط العمل والمشروعات والمبادرات
(1) تطوير المناهج بدمج مفاهيم الإبداع والابتكار والملكية الفكرية في مختلف المراحل الدراسية بما يتلاءم مع الفئة العمرية وإدراك الطلاب في كل مرحلة منها.
(2) إجراء عدد من الأنشطة والمبادرات والمشروعات التي تعزز الوعي بالملكية الفكرية وترسخ مفاهيم الإبداع والابتكار لدى طلاب المدارس.
(3) تصميم مقررات دراسية تفاعلية عن الملكية الفكرية لطلاب المدارس ونشرها على القنوات والتطبيقات الحكومية مثل بنك المعرفة المصري والقنوات التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

توعية فئات المجتمع المصري بالملكية الفكرية

هدف فرعي 3:

تعزيز الوعي بالملكية الفكرية في الجامعات والمؤسسات البحثية وتحفيز الطلاب والدارسين على إنتاج الملكية الفكرية

خطط العمل والمشروعات والمبادرات
(1) إجراء عدد من الأنشطة والمبادرات والمشروعات التي تعزز الوعي بالملكية الفكرية ومفاهيم الإبداع والابتكار لدى طلاب الجامعات.
(2) إدراج مقرر مستقل للملكية الفكرية أو ضمن مقرر القضايا المجتمعية، لتدريسه بالجامعات الحكومية على أن يتضمن التطبيقات العملية وسبل الاستغلال الاقتصادي والممارسات العالمية في هذا المجال، مع مراعاة إجراء دراسات قياس الأثر بصفة دورية حول تأثيره على وعي الطلاب واتجاهاتهم نحو تعزيز احترام الملكية الفكرية ومشاركاتهم في المشروعات البحثية والأنشطة المرتبطة بها.
(3) عمل مراجعة شاملة لمقررات تدريس الملكية الفكرية الحالية بالجامعات سواء في المرحلة الجامعية أو الدراسات العليا؛ لتنقيحها وإعادة صياغتها لتواكب أحدث الأساليب العالمية.
(4) صياغة سياسات واضحة للملكية الفكرية في كافة الجامعات والمؤسسات البحثية توازن بين تشجيع الدارسين وأعضاء هيئة التدريس على الابتكار والإبداع والحفاظ على حقوقهم، وبين حقوق الجامعات والمؤسسات والجهات الممولة للمشروعات البحثية فيما يخص نواتج ومخرجات الأبحاث، وكذا فيما يخص ضمان حقوق المبعوثين والجامعات والمؤسسات البحثية الموفدة لهم.
(5) دراسة إنشاء وحدات لدعم الابتكار والتكنولوجيا (TISC) في الوزارات التي يتطلب عملها ذلك وكذا الجامعات والمراكز والمعاهد والهيئات البحثية؛ لدعم منظومة الملكية الفكرية.
(6) تعديل قانون تنظيم الجامعات لإسناد مهام تطبيق ومتابعة سياسات الملكية الفكرية في الجامعات الخاضعة لأحكام هذا القانون إلى اختصاصات النائب الثالث لرئيس الجامعة المختص بالدراسات العليا والبحوث.

ربط أهداف الاستراتيجية بالأهداف الأممية للتنمية المستدامة 2030 ومحاور رؤية مصر 2030 (الصادرة عام 2016)

الهدف الإستراتيجي الأول: حوكمة البنية المؤسسية للملكية الفكرية

رؤية 20/30 VISION OF EGYPT

محور: الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية
محور: المعرفة والابتكار والبحث العلمي

أهداف التنمية المستدامة

الهدف الإستراتيجي الثاني: تهيئة البيئة التشريعية للملكية الفكرية

رؤية 20/30 VISION OF EGYPT

محور: الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية
محور: المعرفة والابتكار والبحث العلمي
محور: الثقافة

أهداف التنمية المستدامة

الهدف الإستراتيجي الثالث: تفعيل المردود الاقتصادي للملكية الفكرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

رؤية 20/30 VISION OF EGYPT

محور: المعرفة والابتكار والبحث العلمي
محور: التنمية الاقتصادية
محور: الصحة والرفاه

أهداف التنمية المستدامة

الهدف الإستراتيجي الرابع: توعية فئات المجتمع المصري بالملكية الفكرية

رؤية 20/30 VISION OF EGYPT

محور: المعرفة والابتكار والبحث العلمي
محور: الثقافة

أهداف التنمية المستدامة

آليات متابعة وتقييم تنفيذ الإستراتيجية:

من المتعين على كافة الجهات الإدارية المعنية بدءًا من تاريخ نفاذ الإستراتيجية وحتى خمس سنوات من هذا التاريخ، القيام من ناحية أولى، بإجراء تقييم ذاتي مستمر، تحت متابعة دورية من الجهات الإشرافية العليا في الدولة، لما تم اتخاذه من خطوات تنفيذية تفعيلا للخطط والمشروعات المحددة في كل محور من محاور هذه الإستراتيجية، كل وفق إطاره الزمني المقترح، وذلك وصولاً إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية سالفة البيان. وليتسنى في ضوء من هذا التقييم، من ناحية ثانية، الوقوف على التعديلات والخطوات اللازم استحداثها، فيما بعد المدة المشار إليها لبلوغ الغايات المشار إليها.

الإطار المؤسسي والمرحلي للمتابعة والتقييم:

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل تأسيس الجهاز المصري للملكية الفكرية (عامان)

وفيها سيتولى مجلس الوزراء متابعة جهود أجهزة الدولة وقطاعاتها المختلفة في تنفيذ هذه الإستراتيجية على المستوى القومي، لا سيما الخطوات اللازمة لتطوير وحوكمة البنية المؤسسية للملكية الفكرية وتأسيس البنية التحتية اللازمة لإطلاق منظومة الملكية الفكرية وفق أحدث الأساليب الإلكترونية والرقمية، على أن تجري هذه المتابعة من خلال إدراج بند خاص لهذا الغرض في جدول أعمال مجلس الوزراء بصورة دورية.

كما يتولى السادة الوزراء المعنيون بالنسبة للجهات المسئولة عن تنفيذ المشروعات المدرجة بالإستراتيجية إصدار التعليمات والقرارات والتوجيهات اللازمة لتنفيذ محاور الإستراتيجية وخطط العمل والمشروعات والمبادرات المتفرعة عنها والخطوات المشار إليها، مع اتخاذ اللازم نحو إحاطة مجلس الوزراء بصورة مستمرة بما يستجد في هذا الشأن.

المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد تأسيس الجهاز (ثلاثة أعوام)

وفيها سيتولى الجهاز الوليد، بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية تسلم كافة ما نجحت الجهات والمكاتب المختصة بالملكية الفكرية في إنجازه في المرحلة الأولى واستكماله وتفعيله والبناء عليه، إضافة إلى البدء فورًا في تنفيذ خطط العمل والمشروعات المنوطة بالجهاز وفق هذه الإستراتيجية، كل بحسب الإطار الزمني المخصص له. كما يتولى التنسيق والتعاون مع كافة وزارات وجهات الدولة المعنية في تنفيذ محاور الإستراتيجية كل في مجال اختصاصه.

على أن يقوم الجهاز برفع تقارير نصف سنوية للعرض على مجلس الأمناء - ومجلس الوزراء عند الاقتضاء-تتضمن الإحاطة بكافة النتائج والتطورات المتعلقة بتنفيذ خطط العمل والمشروعات المشار إليها، سواءً الإيجابية المتصلة بنجاحها والعمل على تطويرها، أو ما يظهر من خلالها من نقاط ضعف وسبل وآليات معالجتها للوصول إلى الأهداف المرجوة منها، مع نشر ملخصات مبسطة من هذه التقارير على الرأي العام من خلال الوسائل الإعلامية توطيدًا لمبدأ الشفافية وإعلاء من قيم المشاركة المجتمعية. وكذلك تطوير مؤشرات الأداء التي سيقاس بها مدى فعالية وكفاءة تنفيذ المستهدفات.

المؤشرات الدولية ودورها في التقييم:

لا ينبغي لمنظومة الملكية الفكرية في مصر أن تسير بمعزل عن التطور الدولي في هذا المجال، وبالتالي فإنه يظل دوما من الضروري، في هذا السياق، قيام جهات الدولة على متابعة ما تفصح عنه المؤشرات العالمية التي تصدر دوريًا عن المنظمات الدولية المعنية بصورة مستمرة، للوقوف على ما يصيب ترتيب مصر فيها من تطورات إيجابية أو سلبية، إذ لا ريب في أن هذه المؤشرات تأتي في مقدمة أدوات تقييم السياسات العامة بما فيها هذه الإستراتيجية، بما يعين على اكتشاف مواطن القوة والضعف في هذه السياسات وتحديث عناصرها التفصيلية، لتكون تلك المؤشرات نبراسًا لأجهزة الدولة وجهاتها المختلفة في رصد وتحديد مشكلاتها ومراجعة خططها ونمط أدائها، على النحو الذي يمكنها من تلافي أوجه القصور أو تحسين هذا الترتيب بحسب الأحوال، وإعادة هيكلة المشروعات وإقرار الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه المشكلات بالحلول المناسبة.

كما يراعى في ذلك التنسيق والتعاون الكامل بين الجهات المعنية بالدولة والمنظمات الدولية القائمة على إعداد تلك المؤشرات، قبل إصدارها، بما يضمن إمدادها بكافة البيانات الضرورية لتعكس ما يصيب منظومة الملكية الفكرية من تطور.

مؤشرات قياس الأداء:

تطمح الإستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية إلى وضع مصر على الخريطة العالمية للملكية الفكرية بمعايير المؤشرات الفرعية الخاصة بالعلامات التجارية وحماية الملكية الفكرية والتصاميم الصناعية وبراءات الاختراع في مؤشري الابتكار العالمي والتنافسية العالمي.

يوضح الوضع المصري الحالي عدم بلوغ معدلات المتوسطات الإقليمية، ومن ثم فإن الدولة تطمح من خلال تطبيق الإستراتيجية وإنشاء الجهاز المصري للملكية الفكرية إلى الوصول لمعدلات أعلى من المتوسط الإقليمي في السنوات الخمسة القادمة، على أن يتم وضع مستهدفات تفصيلية من قبل الجهاز المصري للملكية الفكرية خلال العام الأول من إنشائه، عن طريق دراسات إحصائية تفصيلية تعزز من توافر وإتاحة البيانات وتضع المستهدفات القومية على أسس علمية بما يمكن الجهاز من موافاة المنظمات الدولية بأحدث البيانات الخاصة بمؤشرات الملكية الفكرية ومجالاتها المختلفة.

وفيما يلي عرض لموقف جمهورية مصر العربية في بعض المؤشرات الفرعية لمؤشري التنافسية العالمي والابتكار العالمي بالمقارنة مع متوسط دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

تابع مؤشرات قياس الأداء

مؤشر التنافسية العالمي	جمهورية مصر العربية (٢٠١٩)	المتوسط الإقليمي (٢٠١٩)	الطموح بنهاية الإستراتيجية: (٢٠٢٢-٢٠٢٧)
حماية حقوق الملكية الفكرية	47,5	57,1	تحقيق معدلات أعلى من المتوسط الإقليمي في كل مؤشر
طلبات براءة الاختراع بالنسبة لعدد السكان	3,2	18,6	
طلبات العلامات التجارية بالنسبة لعدد السكان	54	63	

مؤشر الابتكار العالمي	جمهورية مصر العربية (٢٠٢١)	المتوسط الإقليمي (٢٠٢١)	الطموح بنهاية الإستراتيجية: (2022-2027)
براءات الاختراع / الناتج الإجمالي المحلي	0,8	1,5	تحقيق معدلات أعلى من المتوسط الإقليمي في كل مؤشر
العلامات التجارية / الناتج الإجمالي المحلي	18.7	60,7	
التصاميم الصناعية / الناتج الإجمالي المحلي	1.4	3.2	
مدفوعات الملكية الفكرية كنسبة من إجمالي حجم التجارة	0.3	0.5	
إيصالات الملكية الفكرية كنسبة من إجمالي حجم التجارة	غير متاحة	0.3	

يتقدم أعضاء اللجنة بالشكر
لمركز سينرجيز للدراسات الدولية والإستراتيجية
على مجهوداتهم الطوعية لدعم تطوير
الإستراتيجية وإطلاقها بهذا الشكل